تقرير بحثي

’ألمُنا يصيرُ سياسةً‘

دفع السّلام والعدالة قدمًا عبر الحوار المُجتمعيّ في سوريا

تموز/يوليو 2025

صورة الغلاف: سكّان محليّون يشاركون في حوار مجتمعيّ قادَه المركز الدّوليّ للعدالة الانتقاليّة، وعُقِدَ في دمشق يومَ 30 نيسان/أبريل 2025. وقد منح الحوار المشاركين فيه مساحةً آمنة خوّلتهم التّعبير عن تجاربهم خلال الحرب والحكم الدّيكتاتوريّ، كما خوّلتهم مناقشة احتياجاتهم وآمالهم بالعدالة والمُصالحة. (عبد الباسط الحسن/المركز الدّوليّ للعدالة الانتقاليّة)

تقرير بحثي

’ألمُنا يصيرُ سياسةً‘

دفع السّلام والعدالة قدمًا عبر الحوار المُجتمعيّ في سوريا

تموز/يوليو 2025

bridges of truth
جسور الحقيقة

المُموّل

أمكنَ إعداد هذا المنشور وتنفيذ مشروع ”جسور الحقيقة“ بفضلِ دعمٍ سخيّ قدّمته وزارة الشّؤون الخارجيّة في مملكة هولندا.

وزارة الشؤون الخارجية
دولة هولندا

نُبذة

مشروع "جسور الحقيقة"

مشروع "جسور الحقيقة" هو تحالف يضمّ عددًا من منظّمات المجتمع المدني التي تُنادي بالعدالة الشاملة لضحايا النزاع والقمع في سوريا. تقومُ مهمّتُنا على تقديم الدعم لهؤلاء الضحايا، وإيصال أصواتهم، وإلقاء الضوء على قصصهم غير المروية ليَعلَم بها العالم بأسره. نُؤمن إيمانًا راسخًا بأنَّ السلام الحقيقي في سوريا لن يتحقّق إلّا من خلال الاستعادة الكاملة لحقوق المُعتقَلين والمخفيين وأُسَرهم. أمّا المنظّمات المُشارِكة في هذا المسعى فهي: "بدائل"، و"مركز المجتمع المدني والديمقراطية"، و"دولتي"، و"المركز الدولي للعدالة الانتقالية"، و"محامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان"، و"المعهد السوري للعدالة والمساءلة"، و"اليوم التالي"، و"المركز السوري للإعلام وحرّية التعبير".

يعملُ **"المركز الدولي للعدالة الانتقالية"** في مختلف المجتمعات وبأسلوبٍ عابرٍ للحدود من أجل تحدّي أسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. وإنَّنا نُؤكّدُ على كرامة الضحايا، ونُكافح الإفلات من العقاب، ونُشجّع المؤسّسات المُستجيبة في المجتمعات الخارجة من حُكمٍ قمعيّ أو نزاعٍ مسلّح، وكذلك في الديمقراطيات الراسخة التي تبقى فيها بعض أشكال الظلم التاريخية أو الانتهاكات المنهجية. يتوخّى المركز الدولي للعدالة الانتقالية عالَمًا تكسر فيه المجتمعات حلقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتضع أُسُس السلام والعدالة والشمول. لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمركز: **https://www.ictj.org/ar.**

تأسّست **"بدائل"** عام 2013 وهي منظّمة غير حكوميّة تنتهج النّهج الحقوقي في عملها. تتمثّل رسالة "بدائل" في تبنّي العدالة التحويلية كأساسٍ للسّلامِ الحقيقي في سوريا، من خلال دعم البدائل المملوكة محلّيًا. وهي تسعى إلى دعم نطاق العمل المدني الشامل وتعزيز تأثيره على مستوى القاعدة الشّعبيّة، وصولًا إلى الحقيقة والفهم الشّاملَيْن داخل السياق السوري وحوله. يجمع نهج "بدائل" بين جهود الدّعم المباشر وبناء القدرات، ومبادرات تشكيل السرديّات من القاعدة إلى القمّة، بما في ذلك البحث والتاريخ الشفوي والمناصرة، ليمتلكَ جميع السوريين والسّوريّات المعرفة والأدوات اللازمة لبناء مجتمع غدٍ تعدُّدي وقائم على الحقوق. لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمنظّمة: **https://www.badael.org/ar.**

"مركز المجتمع المدني والديمقراطية" هو منظّمة سورية مستقلّة غير حكومية وغير ربحية تهدف إلى دعم المجتمع المدني والديمقراطية وتعزيزهما، والنهوض بقِيَم الحرّية والعدالة والعيش المشترك. تأسَّسَ المركز في كانون الأوّل/ديسمبر 2011 دعمًا لحركاتٍ مستدامة وطويلة الأمد تخدمُ السلام والعدالة والديمقراطية في سوريا. توسَّعَ المركز منذ تاريخ إنشائه وباتَ يشمل حوالي 90 موظّفًا يعملون في سوريا وتركيا والأردن ولبنان وكردستان العراق. ومن خلال التدريبات وأنشطة الإرشاد والتوجيه المكثّفة التي تتمحور حول العدالة الانتقالية والشفافية وتصميم المشاريع وإدارتها والقيادة، وقضايا أخرى، عَمِلَ المركز على تطوير قدرات أكثر من 300 منظّمة مجتمعٍ مدني ومجلس محلّيّ. ونتيجةً لهذه الجهود، شَكَّلَ المركز ثلاث شبكات رئيسة، وما زالَ يؤدّي دور الأمانة التنفيذية لها، وهي: "أنا هي"، و "شبكة أمان"، و"المنصّة المدنية السورية". وتتناول هذه الشبكات الموضوعات التّالية على التوالي: تمكين المرأة، والسلامة المجتمعية والحدّ من النزاعات، ومُدخَلات المجتمع المدني حول عملية السلام. لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمركز: **https://www.ccsd.ngo/ar.**

"دولتي" هي مؤسّسة غير ربحية تُؤمِن باللّاعنف والمقاومة السّلميّة وتعمل على تحقيقِ التّحوّل الدّيمقراطيّ والسّلميّ نحو دولةٍ تحترم حقوق الإنسان والمساواة والتسامح والتنوّع. تسعى "دولتي" إلى دعم المجتمع المدني وتمكينه من المشاركة الفاعلة في الانتقال بسوريا إلى دولةٍ ديمقراطية عادلة كما تسعى إلى تعزيز المعرفة بالقِيَم المدنية والمهارات الحياتية لدى الشباب حتّى يُشاركوا في النّهوض

بمجتمعاتهم وبلادهم. بالإضافة إلى ذلك، تعمل "دولتي" على بناء أرشيف يضمّ قصصًا وأعمالًا فنّية لتخليد ذكرى الانتفاضة السورية وتسليط الضوء على تجارب الفئات المهمّشة في النّزاع السوري، ولإيصال أصواتها. تعمل المنظّمة ميدانيًّا وإلكترونيًّا في مجالات التّوثيق والمناصرة وبناء قدرات الشّباب والمجتمع المدنيّ. وتجمعها شراكة مع العديد من المنظّمات ومجموعات التّضامن السّورية الأخرى لإسماع صوت المجتمع السّوري. لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمؤسّسة: **www.dawlaty.org.**

"محامون وأطبّاء من أجل حقوق الإنسان" هي منظّمة مجتمع مدني سورية تُعنى بدعم المدنيين في الأزمات ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. تأسّست المنظّمة على يد مجموعة من أصحاب الاختصاص في المجالَيْن القانوني والطبّي في عام 2015، وتعمل على توثيق الفظائع التي تُرتكَب ضدّ المُعتقَلين، وتُقدِّم خدمات إعادة التأهيل للناجين من التعذيب والعنف الجنسي عبرَ مسارٍ آمن. تنشط المنظّمة في مجال التوثيق الطبّي والقانوني، وإدارة الحالات، وخدمات الإحالة، إلى جانب التوعية حول مبادئ حقوق الإنسان والعنف القائم على النوع الاجتماعي. تتمثّل مهمّتنا في تمكين الناجين وأُسَر المفقودين، وضمان وصولهم إلى العدالة وتعزيز اندماجهم في المجتمع. لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمنظّمة: **https://ldhrights.org.**

"المعهد السوري للعدالة" هو منظّمة غير حكومية وغير ربحية، تأسّسَ عام 2011 في حلب على يد مجموعة من المحامين المتخصّصين في قانون حقوق الإنسان والتوثيق الجنائي. ويُوثّق المعهد كافّة انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، أيًّا كانت هوية الجاني. ويعمل المعهد، في إطار سعيه إلى إرساء مبادئ العدالة الانتقالية، على إعداد ملفّات قضايا قانونية، بناءً على قواعد المحاكم الجنائية الدولية، لرفعها إلى المحاكم المتخصّصة، ولمنع الجناة من الإفلات من العقاب. لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الصفحة الإلكترونية للمعهد: **twitter.com/Syrian Institute.**

"منظّمة اليوم التالي" هي منظّمة سورية غير ربحية تعمل على مواجهة الاستبداد وعلى دعم التحوّل الديمقراطي في سوريا الذي يقوم على قِيَم حقوق الإنسان بحسب ما تنصّ عليها الاتّفاقيات والمعاهدات الدوليّة. تأسّست المنظّمة استجابةً للنزاع السوري، وقد ضمّت مجموعةً من المثقّفين السوريين من خلفيات متنوّعة. في آب/أغسطس 2012، نشرت هذه المجموعة تقريرًا شاملًا حملَ عنوان: "اليوم التالي - دعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في سوريا"، وتطرّق إلى التحدّيات المتوقّعة لتحقيق انتقال سياسي ناجح. وبعد أن أمسى النزاع في سوريا مُتماديًا ومُعقّدًا، اتّخذت "اليوم التالي" طابعًا رسميًّا وأصبحت منظّمةً تعمل على تنفيذ برامج مختلفة ترمي إلى دعم التحوّل السياسي في سوريا، وضمان أن يكون هذا التحوّل ديمقراطيًا وعادلًا. واليوم، أصبحت المنظّمة جهةً فاعلة رائدة في مناصرة حقوق الإنسان، والمُحاسبة، وإشراك المجتمع المدني في العمليات السياسية. لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمنظّمة: **https://tda-sy.org/?lang=ar.**

"المركز السوري للإعلام وحرّية التعبير" هو منظّمة مستقلّة غير حكومية وغير ربحية، تأسّسَ في عام 2004. يعملُ المركزُ في سبيلِ إحقاق العدالة والدّفاع عن حقوق الإنسان ونشر الحريّة الإعلاميّة، ودعم المجتمع المدنيّ، والحثّ على المُواطنة الفاعِلة. وقد اكتسبَ المركزُ خبرةً في مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون. ويُركّز عمل المركز على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى إعداد الملفّات القانونيّة الكفيلة بمُحاسبة الجناة، وعلى تقوية دور الضّحايا وعائلاتهم، بالإضافة إلى مُساندة الصّحافيين والصّحافيّات، والمُدافعين والمُدافعات عن حقوق الإنسان، ودعم الإعلام المُستقلّ على اعتباره وسيلةً آيلة إلى قيامِ الدّيمقراطيّة. لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمركز: **https://scm.bz.**

©2025 المركز الدوليّ للعدالة الانتقالية. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أيّ جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأيّ شكلٍ أو بأيّ وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو عن طريق النسخ أو التسجيل أو غير ذلك، من دون إسنادِه إلى مصدره إسنادًا كاملاً.

المحتويات

المقدّمة.....1

المنهجيّة.....5

المواضِع المحدّدة الأَوْلَى بالتّدخّل.....9

العمل الفوريّ على معالجة انعدام المُحاسبة وتذليل التحدّيات الأمنيّة.....9
دعم العدالة الانتقاليّة والعمليّات الأخرى التي تكون مُحايدة وشاملة وتشاركيّة وشاملة.....11
معالجة انعدام الثّقة والتّشرذم داخل الجماعات وفي ما بينها.....14
الظّلم الاقتصادي وإعادة الإعمار.....16
دعم الحلول التي تُسيّرها الجماعة نفسها والمُبادرات المحليّة.....17
موانع الثّقة في الجهات الفاعلة.....19

الخاتمة: المضيّ نحوَ سلامٍ عادلٍ ومديد.....23

التّوصيات.....25

المقدّمة

بعد مرور سبعة أشهر على سقوط نظام الأسد، تقف سوريا عند مفترق طرق تحوّليّ. فقيامُ حكومةٍ انتقالية فيها قد شرّع الباب واسعًا أمامَ ما يأملُ الكثيرون أن يكونَ حقبة جديدة من الحكم المدنيّ، والشمول، والعدالة. لكنّ هذه اللّحظة حمّالة الفرص الواعدة، لا تزال مثقلةً بإرثٍ معقّدٍ خلّفه أربعة عشر عامًا من النّزاع الوحشيّ، وخمسين عامًا من الحكم الديكتاتوريّ. لقد انهار، في سوريا، الاقتصاد ودُمّرت البنى التّحتيّة، وبلغَ عدد القتلى منذ العام 2011 أكثر من 350,000 شخص على أقلّ تقديرٍ،[1] فيما يُعدّ أكثر من 110,000 شخصٍ مفقودًا، ويُعاني ملايين المواطنين النّزوح القسريّ، ومصادرة الممتلكات، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني.[2] هذا ولا يزال عدد غفير من السّكان يرزح تحت وطأة انعدام الأمن الغذائي.[3] واليوم، وفيما النّازحون يعودون إلى ديارهم، يلفُّ البلادَ، الحزنُ وانعدام الثقة، وندوب ظلمٍ لم يُداوَ بعد، ويواصلُ خطاب الكراهية والخطاب الطّائفي المتفشّي عبر الإنترنت التّهديدَ بإشعال فتيل جولاتٍ جديدةٍ من العنف.

وفي إطار الاستجابةِ لِلأزمات المتعدّدة، سعت الحكومة السورية الجديدة إلى الحصول على دعم دوليّ لترميم اقتصادها، وأجرت مُفاوضات من أجل رفع بعض العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا منذ سبعينات القرن الماضي، وسدّدت أكثر من 15.5 مليون دولار من الديون المستحقّة، وذلك بمؤازرةِ قطر والمملكة العربية السعودية. وفي 10 آذار/مارس 2025، وقّعت الرئاسة السورية اتفاقًا يقضي بدمجِ هياكل قوّات سوريا الديمقراطية العسكرية والمدنية ضمن مؤسسات الدولة.[4] هذا واتّخذت الحكومة خطوات رمَت إلى تجميد أصول وحسابات مصرفية تعود لأفراد وشركات مرتبطة بالنظام البائد، وشكّلت لجنةً من أجل للتّحقيق في قضايا الفساد.

في موازاةِ ذلك، تُوضعُ، حاليًّا، تدابيرُ عدالة انتقالية تصبّ في مصلحة عددٍ كبيرٍ من ضحايا الجرائم الفظيعة المرتكبة في سوريا. وقد اتّخذت الحكومة، في هذا الصّدد، خطوات أوليّة، كان في طليعتها التّعهّد "بتحقيق العدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا" الذي عبّرت عنه بدايةً خلال مؤتمر الحوار الوطني المُنعقد في 25 شباط/فبراير 2025، وأعادت تأكيده في الإعلان الدستوري الذي وقّعه الرئيس أحمد الشرع في 13 آذار/

1 مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان تفيد بأنّ أكثر من 308,000 مدني سقط خلال عشر سنوات من النزاع، بيان صحفي، 28 حزيران/يونيو 2022.

2 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي الحادي عشر عن الاختفاء القسري في سوريا في اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، ضحاياه في ازياد مستمر: قرابة 111 ألف مواطن مختفٍ قسريا منذ آذار 2011، غالبيتهم العظمى لدى النظام السوري ممّا يشكل جريمة ضد الإنسانية"، 30 آب/أغسطس 2022؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "حالة الطوارئ: سوريا"، https://www.unhcr.org/us/emergencies/syria-emergency (متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة)، عمر علاء الدين، "هيئة المفقودين أمام تحديات الوقت والتمويل وكسب الثقة"، عنب بلدي، 4 حزيران/يونيو 2025.

3 برنامج الأغذية العالمي، "حالات الطوارئ: سوريا"، https://ar.wfp.org/emergencies/syria-emergency?_ga=2.123528461.784156121.1751782172-1184281166.1751782172

4 كانت قوات سوريا الديمقراطية تديرُ واقعًا منطقة الإدارة الذاتية الواقعة تحت سيطرة الأكراد في شمال شرق سوريا. آدم لوسينت، "الرئيس السوري يعلن عن اتفاق يقضي بدمج قوات سوريا الديمقراطية بقيادة الأكراد في هيكل الدولة"، 10 آذار/مارس 2025، المونيتور. (متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة)

مارس 2025، ثمّ تجلّى في إنشاء مؤسستَين أساسيتَيْن هما: الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين في 17 أيار/مايو 2025، ومع ذلك كلّه، تُساور الأطراف المعنيّة شكوكٌ في شأن شمول ومصداقية هذه العملية، كما تساورهم هواجسُ بتطبيق العدالة الانتقاليّة تطبيقًا انتقائيًّا.

فالمادّة 49 من الإعلان الدستوري تخصّ بالذّكر الانتهاكات المنسوبة إلى نظام الأسد البائد، وتخلو من أيّ إشارة إلى الانتهاكات التي ارتكبتها جهات فاعلة أخرى. وعلى نحوٍ مماثل، فإنّ المرسوم رقم 20، الذي تشكّلت بموجبه الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، قد حصر صلاحيات الهيئة في معالجة "الانتهاكات الجسيمة التي تسبّب فيها النظام البائد"، ممّا أثار مخاوف حول قدرة عملية العدالة الانتقالية على ضمان اتّباعها مُقاربةً شاملةً ومتوازنة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تشكيل الهيئتَيْن جاء من دون تشاورٍ رسميّ مع الضّحايا أو الناجين أو ممثّلي المجتمع المدني، وهو ما دفع إلى المطالبة باعتماد عمليةٍ أكثر تشاركيّةً واشتماليّةً في المراحل اللّاحقة.

أمام هذه المخاوف والهواجس، وبغية هَدْي مسار عمليّات العدالة الانتقالية المستقبليّة وضمان إعارة وجهات نظر السوريين والسّوريّات وتجاربهم آذانًا صاغيةً في هذه المرحلة المفصليّة، نظّم مشروع جسور الحقيقة سبع حوارات مجتمعية مكثّفة في نيسان/أبريل 2025، شارك فيها 133 رجلًا وامرأة وشابًا وشابة.[5] وقد روت الشهادات المُدلى بها قصصًا عن أعمال العنف، السّابقة منها والرّاهنة، وعن خسارة الأحبة، والنّزوح القسريّ، والابتزاز، والثّأر السّياسيّ، وضمّت تفاصيل حول عملياتٍ مروعة من القتل خارج نطاق القضاء التي ارتكبها النظام وجهات أخرى. وكان الاستماع إلى تلك القصص بحدّ ذاته مروّعًا، فكيف بسردِها. وهذا ما عبّر عنه أحد المشاركين، قائلًا: "اليوم نعيد نكْءَ جراحنا."

وكشفت الجلسات عن حاجةِ السّوريين والسّوريّات الدّفينة إلى أن تلقى أصواتهم آذانًا صاغية بعد سنواتٍ طوال من القمع والإسكات. هذا وأبرزَت الجلسات أيضًا عمقَ الفجوة الهائلة الكامنة في إدراك المجتمع المحليّ لِما تكبّده نفسه أو مجتمعٌ محليّ غيره من معاناةٍ خلال الحرب، كما أبرزت التّحديات الجسيمة التي تواجه مجتمعًا مُثقلًا بشتّى مشاعر الاستياء سياسيًّا وطائفيًّا ودينيًّا وعِرقيًّا. والأمرُ سيّان بالنّسبة إلى الانقسام الحاصل بين العائدين ومَن بقوا في ديارهم، وبين مؤيدي النّظام والمعارضة على حدّ سواء.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، وحّدت صفوف المشاركين المُطالبةُ الجماعيّة بالتّحرّك الفوريّ نصرةً للعدالة، وطرحَ هؤلاء أفكارًا عمّا ينبغي القيام به، وكيفية تحقيقه: فالعدالةُ يُشترطُ بها أن تكون شاملةً، وشفّافةً، واشتماليّةً، ومُنطلِقةً من القواعد المُجتمعيّة فصعودًا. ويجب أن تتولّى زمام إحقاق العدالة مؤسساتٌ "محايدة ومستقلة" تعملُ وفق مقتضياتِ سيادة القانون، وتتعهّدُ باستعادة الكرامة وتعزيز التّلاحم الاجتماعي. وقد شملَت هذه المُطالبة معالجة مختلف أوجه الظّلم التي ارتُكبت منذ آذار/مارس 2011، وما سبقها من انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان، ونادَت بإحقاق العدالة على الانتهاكات المُستمرة التي لا تزالُ ترتكبها جهات فاعلة رسميّة وغير رسميّة، بما فيها جهات أجنبيّة مثل "إسرائيل".

وقد صدرت ورقة الإحاطة هذه في هذا التّوقيت تحديدًا من أجلِ تيسير النّقاشات التي ستجري خلال الاجتماعات المُزمع عقدُها لاحقًا حول العدالة الانتقالية، على المستوى الدّوليّ وفي سوريا على حدّ سواء. وتُلخّصُ هذه الإحاطة أبرز الملاحظات التي أبداها المشاركون والمُشاركات، في رسائلَ أساسيّة من دون نسب التّصريحات أو الآراء إلى الأفراد بالاسم. وتقدّم الإحاطة تحليلًا يُبيّنُ ما كشفتْه هذه الملاحظات حول كيفية المضي قدمًا في العدالة الانتقالية في سوريا، والتّحديات المُحتّم وقوعها تباعًا، ثمّ يقترحُ بعض الخطوات القابلة للتنفيذ على الأمدَيْن القصير والمتوسط، والرّامية إلى توطيد الأمن، ووضع عمليات عدالة انتقالية شاملة، وتحسين التّعاون والتنسيق بين الأطراف المعنيّة في مجال العدالة الانتقالية.

5 يُعدّ مشروع "جسور الحقيقة" ثمرة تعاون بين سبع منظمات سورية رائدة في المجتمع المدني والمركز الدولي للعدالة الانتقالية. وقد رمَى المشروع الذي أُطلِق في العام 2017 إلى التوعيّة حول معاناة المحتجزين والمخفيين قسرًا وعائلاتهم، وإلى الدعوة إلى إحقاق العدالة لصالحِ عدد لا يُحصى من ضحايا النّزاع السّوريّ وقمع النظام البائد.

وخلال الحوارات التي أُجرِيَت، أكّد المشاركون والمُشاركات على أهميّة أن تُؤخذ أفكارهم وتوصياتهم "على محمل الجدّ" وأن تصل "إلى الجهات المعنيّة". فَبعدَ عقودٍ من الدّيكتاتورية والحروب، شدّد الحاضرون والحاضرات على أنَّ الحكومة، على الرّغم من إبدائِها التزامًا باتّباع "مسارٍ" كامل، عليها أن تضاعف جهودها لِتثبت أنّ هذا المسار ليسَ مجرّد خطوة رمزيّة، بل هو مَجرى عدالةٍ فعليّة، واشتماليّة، وتشاركيّة. وتُجسّد ورقة الإحاطة هذه تعهّدنا بأن نَنقل آراءَهم إلى كلّ من يُصغي، ومن ضمنهم الأطراف الوطنيّة والدّوليّة المعنيّة بالعدالة الانتقاليّة والحوكمة والتّنميّة وبناء السلام وغير ذلك من أشكال التّدخّل. وعلى حدّ ما صرّح أحد المشاركين، فإنَّ "عملًا كثيرًا علينا أن ننجزه. والآن حان وقت العمل."

المنـهجيّة

بين 14 و30 نيسان/أبريل 2025، يسّر مشروع ”جسور الحقيقة“ سبع جلساتِ حوارٍ مجتمعيٍّ، امتدّت كلّ منها على مدارِ يومٍ كاملٍ، وعُقدَت في دمشق، ودرعا، والنبك، وحمص، والسَّلَمية، وعفرين، والأتارب (كما هو موضّح في الخريطة أدناه، الرّسم 1). وقد نُظّمت هذه الجلسات بالتّعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومجموعات من المجتمع المدنيّ السّوريّ، وبدعمٍ تقنيّ من مركز ضحايا التّعذيب الذي كان من شأنه أن ضمنَ إدراج خدمات رعاية الصّحة العقليّة والمساندة النّفسيّة الاجتماعيّة في مختلف مراحل التّحضير والتّنفيذ. وجمعت كلّ جلسة نحو 20 مشاركًا ومشاركةً يتحدّرون من خلفيات متنوعة، بمَن فيهم محتجزون سابقون، وعائلات أشخاص مفقودين، ونازحون، وقادة المجتمع المدني، وجمعٌ من الشّباب والأطباء، وأفراد من الأقليّات الدّينيّة.

الرّسم 1. خريطة جلسات الحوار المجتمعيّ

وقع الخيار على هذه المناطق السّبعة على أساسِ أربعة معايير رئيسة، وهي: الوصول إلى مناطق مُجحفٍ تمثيلها، وضمان التنوّع في العوامل الديموغرافيّة والتّجارب، وسهولة الوصول إلى المناطق عبر شركاء محليّين، والسّلامة النّسبيّة فيها.

وشملت الأماكن المُختارة مجموعةً واسعة من التّجارب والهويّات، ومنها السّنة والعلويّون والمسيحيّون والأكراد والإسماعيليّون، والسّوريّون من أصل فلسطينيّ. وقد شهدت كلّ منطقة ضربًا مختلفًا من ضروب الضّرر، مثل القمع الذي مارسته الدّولة، والقصف الجويّ، والنّزوح، والعنف الطّائفي، والتّهميش. وكان من المقرّر إقامة جلسة في السّويداء وقد عُوّل عليها للاطلاع على وجهات نظر الدّروز الأساسيّة، إلّا أنّها أُلغيت بسبب نشوب توتّرات أمنيّة في ذلك اليوم.[6] هذا وقد حالَ العنف والاضطراب المستمرّان في المناطق السّاحليّة والشّماليّة الشّرقيّة والشّرقيّة من سوريا دون إشراك أصواتٍ من مناطق مثلَ طرطوس واللّاذقية والمناطق الواقعة شرق نهر الفرات. وستُكرّس في المُستقبل جهودًا خاصّة لإقامة جلساتٍ حواريّة في هذه المناطق، وذلك حرصًا على ضمانِ تمثيلٍ وطنيّ أوسع نطاقًا.

وعلى الرّغم من هذه القيود، كانت الجلسات، منذ بدايتها، شاملة، في مضمونها وتيسيرها، وواعيةً للصّدمات أيضًا.[7] وقد ضمّت فرق التّيسير أخصائيين في رعاية الصّحّة العقليّة، وذلك حرصًا على ضمان سلامة المشاركين والمشاركات النّفسيّة ومُساندتهم عاطفيًّا. هذا وقد نُظّم سير الجلسات بعنايةٍ ودقّة، فكانت تُستهلّ بطرحِ مواضيع عامّة تليها مناقشة قضايا أكثر حساسيّة مثل المُصارحة والمحاسبة. وكانت استبيانات تُوزّع على المشاركين والمشاركات قبلَ انعقاد الجلسات وبعدها، بغية تقييم معارفهم وقياس مستوى رفاههم العاطفيّ، وقد أظهرت النّتائج تحسّنًا واضحًا في وعيهم وفي انفتاحهم النّفسيّ على حدّ سواء.

وركّزت الحوارات على مواضيع أساسية لفهم معنى العدالة الانتقاليّة بالنّسبة إلى السّوريين والسّوريّات مِن شتّى الجماعات، ولمعرفة ما يعتبرونه ضروريًا لتحقيق العدالة والسّلام المستدام. وقد سعت الأسئلة المطروحة للنقاش إلى معرفة آراء المشاركين والمُشاركات حول مفاهيم أساسيّة مثل حقوق الإنسان، والعدالة، والمحاسبة، وتقصّي الحقيقة، والمُصالحة، وجبر الضّرر. وحثّت الأسئلة المشاركين والمشاركات على إمعان التّفكير في الانتهاكات التي عانوها، هم وجماعاتهم، وفي الأضرار التي تكبّدوها، وفي شعورهم بالأمان، كما في العلاقات المُجتمعيّة، والتوتّرات الاجتماعيّة، وفي أولوياتهم في شأن ترميم حيواتهم وحيوات أسرهم وجماعاتهم وعلاقاتهم على حدّ سواء. وقد عُدّلت الأسئلة لتناسبَ كلّ منطقةٍ على حدة، وقد صيغت بلغةٍ مُبسّطة، ومُتمحورة حول الجماعة نفسها، وخالية من أيّ مُصطلحات قانونية أو مُحمّلة بمعانٍ سياسيّة.

ولعلّ الأهم من ذلك كلّه هو حضور خبراء التّعامل مع الصّدمات النّفسيّة الذي كان من شأنه أن ساهمَ في ضمان سلامة المشاركين والمشاركات، وفي إنجاح الجلسات، وذلك من خلال التّشجيع على التّواصل المنفتح وغير العنيف، وعلى صدق التّعبير عن الأفكار والمشاعر، وعلى الإتيان بإجابات تأمّليّة. ففي النبك، على سبيل المثال، لاحظ الميسّرون أنّ عددًا من المشاركين والمشاركات تجرّؤوا للمرّة الأولى على التّحدّث علنًا عن تجاربهم. أمّا في درعا، فقد شرحَت إحدى الأمّهات كيف خوّلتها هذه البيئة التّعبير عن حزنها على ابنها المفقود من دون أن تخشى إطلاق الأحكام عليها أو تجاهلها.

6 إيتانا، "موجز: اندلاع اشتباكات مسلّحة في جرمانا وصحنايا"، (1 أيار/مايو 2025). (متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة)
7 مثّل الميسّرون خلفيّات طائفية وجغرافيّة شتّى، ممّا ساعد على بناء الثّقة وتعزيز مشاركة منفتحة ومنوّعة.

وقد سمحت هذه المقاربة ببروز نسيجٍ غنيٍّ من السّرديات والهواجس والاقتراحات في شأنِ السّياسات. فالمشاركون والمشاركات لم يكونوا مُجرّد ناقلي لِلحقائق وحسب، بل كانوا مؤلّفين خطّوا بأنفسهم رؤيةً للعدالةِ تتخطى حدود المحاسبة الجنائية لتشمل قضايا الذاكرة، والتّشافي، والتّعافي الاقتصادي، وترميم العقد الاجتماعيّ. وعلى الرّغم من تعذّر إيراد تجارب المشاركين والمشاركات وآرائهم كلّها في هذه الورقة، فإنّ رغبتهم العارمة في لَمّ شمل سوريا تظهر جليًّا بين سطورها. وعلى حدّ ما أكّد أحد المشاركين، فإنّ العدالة الانتقاليّة تقضي بتكاتف الجميع على المساعدة، لأنّ "المسؤولية لا تقع على عاتق الحكومة وحدها، بل تقع علينا جميعًا، أفرادًا، ومحامين، وضحايا."

المواضِع المحدّدة الأَوْلَى بالتّدخّل

العمل الفوريّ على معالجة انعدام المُحاسبة وتذليل التحدّيات الأمنيّة

كان انعدامُ المحاسبة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا واحدًا من المسائل الأشدّ إلحاحًا التي أثارها المشاركون والمشاركات في جلسات الحوار. فبالنّسبة إلى الجماعات كلّها في مُختلف أنحاء البلاد، يشكّلُ هذا العيبُ في العدالة مرتعًا للعنف، لأنّ مرتكبي الانتهاكات "يتبخترون بحريّة" من دون أي مسارٍ واضح أو آليّة تسوقهم إلى العدالة.

فمنذ سقوط النّظام، لا تزال الأوضاع الأمنيّة مضطربة في سوريا حيثُ يتواصل اندلاع أعمال العنف الّتي تُشعر السّوريّين والسّوريّات بانعدام الأمن. ولعلّ أبرز أعمال العنف تلك، الهجمات التي شهدتها منطقة السّاحل السّوري مطلع آذار/مارس 2025، وحصدت أرواح أكثر من 1000 مدنيّ، منهم 103 نساء و52 طفلًا.[8] وفي نيسان/أبريل، أَوْدَت اشتباكات متقطّعة استهدفت المجتمع الدّرزيّ بحياة نحو 200 شخصٍ، بينهم 30 لقوا حتوفهم في مناطق قريبة من أماكن انعقاد جلسات الحوار. وفي أيار/مايو، قُتل ما لا يقلّ عن 157 مدنيًا، من بينهم 20 طفلًا، على أيدي جهات عدّة، منها الحكومة الانتقاليّة الحاليّة، وعناصر من النّظام البائد، وقوات كرديّة وإسرائيليّة.[9] أمّا في حزيران/يونيو، فقد وقعت اعتداءات بحقّ الأقليّة الدينيّة المرشديّة، ما دفعَ الآلاف إلى النّزول إلى الشّوارع والمطالبة بالحماية وكشف هويّة الجناة.[10]

لم تفارق هذه الأحداث وأخرى مشابهة لها، أذهان المشاركين والمشاركات خلال جلسات الحوار، وقد قدّم كثيرٌ منهم تفسيراتٍ للعنفِ بين الجماعات القائم في مجتمعاتهم. ففي النبك مثلًا، عزا المشاركون والمشاركات خطر احتدام العنف إلى انتفاء آليات المحاسبة وإلى ممارسة القتل ثأرًا، وقد عبّر أحدهم عن نفاد صبره من غياب أي مسارٍ فعليٍّ للمحاسبة، مؤكدًا الحاجة إلى "إحقاق العدالة فورًا." وفي دمشق، شدّد أحد المشاركين على المهزلةِ في أن "يتجوّل المجرمون بحرّيةٍ خارج السّجن"، وشكا من "إطلاق سراحهم من دون أيّ مُحاسبة مُعتبرة." وفي هذا الصّدد، صرّحت امرأة قائلةً: "لا أشعر أبدًا بالأمان."

وعلى حدّ ما أوضح بعض المشاركين والمشاركات، فإنّ تدهور الوضع الأمنيّ يُفاقمهُ انتشار السّلاح واسعًا الذي يُذكي ممارسات العدالة المُنتزعة باليدّ لا بالقانون. هذا وتتفشّى عمليات القتل التي تستهدف أتباعَ نظام الأسد البائد، في أنحاء عدّة من البلاد مثل حلب، ودرعا، ودمشق، ودير الزور، وحمص، وحماة، واللّاذقية، ومحافظات أخرى.[11]

8 المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، "المجازر مرة أخرى: بيان حول الأحداث المأساوية التي وقعت بين 6 و 10 آذار/مارس 2025 "، (2025)
9 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "التقرير الشهري لضحايا القتل خارج نطاق القانون في سوريا: توثيق مقتل 157 مدنيًا بينهم 20 طفلًا و11 سيّدة، و1 بسبب التعذيب في أيار/مايو 2025"، (حزيران/يونيو 2025).
10 "احتجاجات تندلع في سوريا بعد مقتل مراهقين من أقليّة دينيّة"، ميديا نيوز، 15 حزيران/يونيو، 2025.
11 المركز السوري للعدالة والمساءلة، "أعمال القتل الانتقامية التي تستهدف أتباع نظام الأسد (كانون الأول/ديسمبر 2024 - أيار/مايو 2025)"، (أيار/مايو 2025).

ووصفَ الحضورُ جهود استجابة الحكومة بأنّها "بطيئة وغير متّسقة"، وأشاروا إلى "أنّ بعض المجرمين من أتباع النّظام قد أُخليَ سبيلهم من دون أن يشرح أيّ متحدّث رسميّ باسم الحكومة أو الوزارات أسبابَ إطلاق سراحهم." وأكّد بعض المشاركين والمشاركات استمرار وقوع حالاتِ إخفاء قسريّ، حتّى في عهدِ الحكومة الجديدة.

إذًا، يُفاقمُ الاضطرابَ الأمنيّ سوءًا غيابُ استراتيجيةٍ واضحة وشفافة آيلة إلى معالجة قضايا العدالة وتبديد مخاوف الضحايا. وقد اتّبعت الحكومة، حتّى الآن، مسارًا في شأن "المصالحة" أو التسوية، عبرَ دعوة قدامى الجنود والضّباط وعناصر الميليشيات المؤيّدة للنظام البائد إلى تسليم أسلحتهم وتسجيل معلوماتهم الشّخصيّة مقابلَ حصولهم على بطاقات هوية مؤقّتة.[12] ومع ذلك، فقد شابَ هذه القرارات غموضٌ كبير ولم يكُن التعامل مع الحالات كلّها مُتّسقًا وموحّدًا. فعلى سبيل المثال، صُرّحَ علنًا عن اعتقال مسؤولين كبار من النّظام البائد، بينما "العديد من المخبرين السّابقين والموظّفين صغار الرّتب يواصلون السّير في الشّوارع."[13]

ولعلّ ما زاد الوضع سوءًا هو إطلاق سراح موقوفينَ معروفين، بعضهم من أتباع النّظام البائد، وأبرزُهم فادي صقر المتورّط في ارتكاب مجزرة بحقّ المدنيين في حي التّضامن عام 2013. فأثار الإفراج عنهم غضبًا عارمًا حاولت الحكومة احتواءَه. وفي 9 حزيران/يونيو، شرح عضو لجنة السلم الأهلي، حسن صوفان، أسباب إطلاق سراح هؤلاء خلال مؤتمر صحفي عُقِد في دمشق، تحدّث فيه عن تسليم الموقوفين أنفسهم طوعًا، وأشار إلى إخضاعهم "لِتحقيقاتٍ دقيقة"، وعدم ثبات أيّ تهمٍ عليهم بارتكاب جرائم حرب. وأكّد صفوان أنّ القرار جاء نتيجة مخاوف أمنية، وأنّ إطلاق سراحهم يهدف إلى "حقن الدماء". ثمّ شدّد صفوان على أنّ ظروف الاضطراب الرّاهنة تتطلّب إعطاء "مسار السلم الأهلي" الأولويّة، وستسعى عمليات العدالة الانتقالية المستقبلية إلى "تحقيق عدالة حقيقية تُنصف الضحايا وتُحاسب الجناة."[14]

تُسلّطُ هذه التّبريرات الضّوء على واحدة من المعضلات الكُبرى التي تواجه الحكومة الانتقالية، وترافقُ خروج البلاد من صدمتَيْ الحرب والدّيكتاتوريّة مجتمعتَيْن. وتكمنُ هذه المُعضلة في كيفيّة استيفاء الحكومة الضّرورات الملحّة، والمُتناقضة في ظاهرها، بغيةَ إحقاق العدالة وتحقيق المحاسبة، والحفاظ على السّلم، وبناء مجتمعٍ قائم على سيادة القانون، وتحفيز التّنمية الاقتصاديّة في آنٍ معًا.

وفي سبيل التّصدّي لِهذه التّحديات، دعا المشاركون والمُشاركات من مختلف المناطق إلى مباشرة العمل فورًا على العدالة الانتقالية، باعتبارها وسيلةً لتبديد التوتّرات التي تُؤجّج العنف، فَهم لا يعتبرونها مُجرّد إطارٍ تنظيريّ، بل مسارًا عمليًّا يؤول إلى إحقاق العدالة وتحقيق المحاسبة والإنصاف على حدّ سواء. وفي هذا الصّدد، عبّر أحد المشاركين في النبك قائلًا: "نحن بحاجةٍ إلى عدالة انتقالية في أسرع وقتٍ ممكن، لفتح المجال أمام الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة."

إلّا أنّ بعضَ المشاركين والمشاركات شدّدوا على ضرورة توفير التّدريب اللّازم من أجل التّوعية على العدالة الانتقالية وآليات المُحاسبة. فعلى الرّغم من أنّ بعض المشاركين والمُشاركات في مناطقَ مُحدّدة قد أبدوا إلمامًا في دقائقِ مفاهيم العدالة الانتقالية، وتحدّثوا عن التّدابير التّصالحية وعن أخرى عقابيّة تقليديّة، علَت مطالبةٌ مُلحّة بضرورة "تثقيف النّاس لئلّا يلجؤوا إلى الثّأر."

وإلى جانب التّدريب على العدالة الانتقالية، كانت إحدى النّقاط الرئيسة المُستخلصة من الجلسات هي الحاجة إلى وضع إطار عفوٍ يتّسم بالشّفافيّة ويتوافقُ ومضامين القانون الدّوليّ، ليحلّ محل المقاربة القائمة حاليًّا التي تعتبرُ، في أغلبها، عشوائيّةً وغير شفّافة. ويجب أن يُصمّمَ هذا الإطار بالتّشاور مع الضّحايا والمجتمع المدنيّ، وأن يحدّد معايير عادلة وواضحة تؤول إلى التفرقة بين الفئات المختلفة من الأشخاص والجرائم المشمولة بالعفو، وتعديد شروطه، وتوضيح مفاعيله القانونيّة.

12 آنا ميريام روكاتيلو، المعهد الإيطالي للدراسات السّياسيّة الدّوليّة، "التصالح مع الماضي في سوريا: خطوات "العدالة الانتقاليّة" الأولى الهزيلة"، (7 شباط/فبراير 2025). (مُتوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة)

13 كيلا كونتز وجريجوري ووترز، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، "بدون "المساءلة"، سيزداد العنف الطائفي في سوريا سوءًا"، (10 حزيران/يونيو، 2025).

14 "حسن صوفان يعلن عن جهود لتحقيق الاستقرار والسلام في سوريا"، ليفانت نيوز، 10 حزيران/يونيو، 2025.

دعم العدالة الانتقاليّة والعمليّات الأخرى التي تكون مُحايدة وشاملة وتشاركيّة وشاملة

لا عجبَ، بعدَ أكثر من عقد من الحرب ونصف قرنٍ من الحكم الدّيكتاتوري، أن تنعدمَ الثقة في الهياكل الوطنيّة ومؤسّسات الحكم في سوريا. صحيحٌ أنّ هيئات الحكم المحليّة والهياكل المجتمعيّة في بعض المناطق تحظى بثقةِ أهلها، إلّا أنّ جهودًا إضافيّة يجب أن تبذل من أجل بناء العمليّات التّمثيليّة والتّشاركيّة الضّروريّة لِلوصول إلى الضّحايا حتّى يتسنّى فهم احتياجاتهم وأولوياتهم، وتصميم سياسات مستجيبة لهم ثمّ تنفيذها.

وتوفّر الحوارات والمشاورات الجاريّة حاليًّا حولَ بلورةِ تفويض هيئتَيْ العدالة الانتقاليّة الوطنيّتَيْن فرصةً أولى لاستطلاع آراء الضّحايا، تمامًا كما توفّر ذلك عمليّات أخرى قيد التّنفيذ، مثل الجهود التي أُعلن عنها مؤخرًا في شأن الانتخابات.[15] وتُعدّ هذه الجهود ضروريّة لبناء المشاركة المدنيّة، وتمكين الفئات المهمّشة، وإقامة ثقةٍ بين الحكومة والضّحايا وأفراد الجماعات والمجتمع المدني، الذين لا يزالُ أغلبهم يُساورهم الشّك في الحكومة الجديدة بسبب ضآلة تواصلها معهم وانعدام مُشاورتها إيّاهم.

وقد تجلّى هذا الشكّ واضحًا في معرض جلسات الحوار. فعلى سبيل المثال، عبّر بعض المشاركين والمشاركات عن غضبهم الشّديد من طريقة تشكيل لجنة تقصّي الحقائق المكلّفة بالتّحقيق في أعمال العنف التي شهدتها منطقة الساحل في آذار/مارس، واعتبروها غير مُحايدة. ولعلّ ما أكّد هذه الشّكوك هو عدم إصدار اللّجنة تقريرها، وعدم سَوق أي فردٍ إلى المُحاسبة حتّى الآن.

وعلى الرّغم من أنّ الهيئتَيْن المعنيّتَيْن بالعدالة الانتقالية لَم تكونا قد تشكّلتا بعدُ عند انعقاد جلسات الحوار، فقد انتابَ المشاركين والمشاركات قلقٌ عميق مِمّا اعتبروه نقصًا في التزام الحكومة بالمُحاسبة. هذا وشكّل إنشاء هاتيْن الهيئتَيْن موضعَ قلقٍ كبيرٍ بالنّسبة إليهم. ويُعزى سبب هذا التّشكيك، أساسًا، إلى المرسوم القاضي بتشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقاليّة، الذي كيلَت له انتقاداتٌ حادّة لأنّه لا يلحظُ، حتّى الآن، سوى "الانتهاكات الجسيمة التي تسبّب فيها النّظام البائد" وحسب.[16]

هذا ولا بدّ من إعارة اهتمامٍ خاصّ لِمعالجة تداعيات النّزاع النّفسيّة الطّارئة والمتفشّية في سوريا. ومن أجلِ إنجاح ذلك، لا بدّ من الإقرار، منذ البداية، بِخدمات رعاية الصّحّة العقليّة والمساندة النّفسيّة الاجتماعيّة، مكوّنًا أساسيًّا من مكوّنات العدالة الانتقالية، لا مُجرّد موضع اهتمامٍ سطحيّ. ودأب المشاركون والمشاركات في الحوارات على التّشديد على آثار الصّدمات النّفسيّة طويلة الأمد النّاجمة من التّعرّض مُطوّلًا لِلاحتجاز والتّعذيب، ومن الشّهادة على المجازر، ومن انهيار المُجتمعات. ولم يقتصر حضور خبراء التّعامل مع الصّدمات النّفسيّة خلال الجلسات على صوْن رفاه المشاركين والمشاركات النّفسيّ فحسب، بل أثبتَ أنّ قوّةً تحويليّة تكمنُ فيه وتقدر على إيجادِ بيئة آمنة وداعمة تفسح المجال أمام المُصارحة، والمصالحة والتّشافي. وبغيةَ ضمان اتّباع مقاربةٍ متمحورة حقًّا حول الضّحايا، يجبُ دمج خدمات رعاية الصّحّة العقليّة والمساندة النّفسيّة الاجتماعيّة في صلبِ عمليّات العدالة الانتقاليّة كافّة، بدءًا من لجانِ تقصّي الحقيقة وبرامج جبر الضرر، وصولًا إلى آليات العدالة المحليّة وإصلاح التّعليم. وعلى سواءِ الأهميّة يأتي تقديم المساندة النّفسيّة والاجتماعيّة لمنفّذي هذه العمليّات أنفسهم، ومنهم موظّفو اللّجان، والجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ، والميسّرون المحليّون، الذين غالبًا ما يتعرّضون لِصدمات نفسيّة ثانويّة ويعملون في ظروفٍ مشحونة جدًّا، ومُثقلة بالحزن، والإرهاق. لذا، فإنّ تحسينَ المرونة النّفسيّة لهؤلاء العاملين في الخطوط الأماميّة، وصقل قدراتهم الأخلاقية، هو أمرٌ ضروريّ لتمكينهم من مواصلة عملهم، وضمان تعاطفهم مع الضّحايا، وبناء مؤسسات تُجسّد فعلًا مبادئ العدالة والرّعاية والكرامة.

وبحسبِ النّقاشات الدّائرة في الجلسات، يجبُ أن تستوفي آليات العدالة المستقبليّة معاييرَ أساسية من شأنها ضمان حقوق الضحايا، وعدم ممارسة التمييز بحقّ أيّ من المشاركين والمشاركات، والتّقيّد بمبادئ العدالة الجوهريّة،[17] ويكون ذلك على النّحو الآتي تعديدُه.

15 "اللّجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب تحدّد إطارًا زمنيًا لإنجاز مهامها"، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 18 حزيران/يونيو، 2025.
16 الجمهورية العربية السورية – رئاسة الجمهورية العربية السورية، المرسوم رقم 20 لعام 2025: تشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، 17 أيار/مايو، 2025.
17 إدواردو غونزالس وهاورد فارني (محرّران)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "البحث عن الحقيقة: عناصر إنشاء لجنة حقيقة فاعلة"، (2013).

الشمول وعدم التّمييز

كشفت جلسات الحوار أنّ شرعيّة آليات العدالة، في نظرِ النّاس، ترتبطُ ارتباطًا وثيقًا بقدرتها على التّعامل المتساوي مع الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف – أي النّظام البائد، وفصائل المعارضة، والسّلطات المحليّة والوطنيّة، والجهات الفاعلة الأجنبيّة ضمنًا. وقد شدّد أحد المشاركين على ضرورة أن يشمل ذلك "الأطراف الكبرى كلّها، بما فيها روسيا، والأسد، وإيران، وحزب الله."

وأكّد المشاركون والمشاركات على وجوبِ تجسيدِ مبدَأيْ الشمول وعدم التمييز في تعريف مصطلح "الضّحيّة"، وفي تحديد نطاقَيْ إطار العدالة الانتقاليّة المادّيّ والزّمنيّ في سوريا. وأوضحَ هؤلاء، جليًّا، أنّ العدالةَ يجب ألّا تخدم الخطط السّياسيّة. وعلى حدّ تعبيرِ إحدى المشاركات في السَّلَمية فإنّ "العدالة الانتقائية أسوأ من انعدامها. فحين نسامح طرفًا ونعاقب آخر، نفقد مصداقيتنا كلّها." وأعرب المشاركون والمشاركات عن خشيتهم من أن تُفاقمَ العدالة الانتقالية، في ظلّ انعدام المساواة، المظالمَ بدلًا من أن تحلّها.

ورفضَ المشاركون والمشاركات رفضًا قاطِعًا التّصنيفات القانونيّة البحتة التي تولي الضّرر الجسديّ المباشر ـ كالتعذيب أو القتل – الأولويّة على حساب ضروبٍ أخرى من المعاناة، مثل الصّدمة النّفسيّة، والحرمان الاقتصاديّ، والإقصاء الاجتماعيّ، والنّزوح طويل الأمد. وشدّدوا على ضرورةِ أن تقرّ سياسات العدالة الانتقاليّة باتّساع دائرة الضّحايا، حتّى تضمّ الضّحايا المباشرين وغير المباشرين، أفرادًا وجماعاتٍ، وتشمل الظّلم التاريخيّ والحاليّ على حدّ سواء. فعلى سبيل المثال، أصرّ أحد المعتقلين السّابقين في دمشق على وجوبِ اعتبار أفراد العائلة ضحيّة أيضًا، قائلًا: "أنا لم أتعرض للتّعذيب، لكنّ ابنتي فقدت القدرة على الكلامِ بعد أن عاشَت إخفائي لأربع سنوات. أليسَت هي ضحيةً أيضًا؟"

هذا وعكس الحديثُ عن الوقوع موقعَ الضّحيّة طبيعة العنف متعدّد الأوجه في النّزاع السّوريّ، فقد قاسَت جماعات بأكملها التّهميش المُمنهج، وجُرّدت من سُبل كسبها العيش، ومُنع أفرادها من الوصول إلى الخدمات الأساسية، وذلك على أساسِ افتراضاتٍ حولَ انتمائها السّياسيّ أو هويتها العِرقية أو خلفيتها الدّينيّة. ففي النبك، روت إحدى النساء كيفَ صودرت ممتلكات عائلتها بعدَ أن اعتقلت قوات النّظام زوجها، قائلةً: "سلبونا منزلنا، ومصدر رزقنا، ومنعونا حتّى من تجديد بطاقات هويّاتنا. لقد مَحوا أثرنا تمامًا، لكنّ أحدًا لا يعتبرنا ضحايا لأنّنا لم ننزف."

وفي معرضِ الجلسات، أشار المشاركون والمشاركات أيضًا إلى العنف الهيكليّ – على غرارِ سياسات الإسكان التّمييزيّة، ونكران الوثائق المدنيّة، ومنع الوصول إلى التّعليم، والإقصاء من المساعدات الإنسانيّة – الذي يُعتبرُ إرثَ حربٍ وسببًا دائمًا لِلمعاناة. ففي السَّلَمية، شدّد الشّباب والشّابات على أنّ نشأتهم من دون جنسيّة أو وثائق ثبوتيّة رسميّة قد سلبتهم أيّ فرصةٍ لتحقيقِ مستقبلٍ نافع. وقالَ أحدهم، وهو شابٌّ في التّاسعة عشرة من عمره: "من دون الأوراق الثّبوتيّة، أنا غير مرئيّ. لا مدرسةً، ولا عملَ، ولا جواز سفر. لقد صدر بحقّي حكم من دون محاكمة."

في المجمل، اقترح المشاركون والمشاركات أن يشملَ تعريفُ "الضّحيّة" القانونيّ والاجتماعيّ المُفترض إدراجه في عمليات تقصّي الحقيقة والمُحاسبة وجبر الضرر المُستقبليّة كلًّا من ضحايا الإخفاء القسري وعائلاتهم، والناجين والنّاجيات من العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعيّ، وأولاد المُعتقلين والمخفيين، والمصابين بإعاقاتٍ بسبب النّزاع، وضحايا النّزوح القسريّ ومصادرة الممتلكات، والناجين والنّاجيات من التّهميش الاقتصاديّ والعقاب الجماعيّ، والأفراد الذين عانوا وصمًا أو إقصاءً على أساسِ هويتهم أو انتمائهم، بالإضافة إلى فئاتٍ أخرى.

آليّات العدالة الانتقاليّة المُحايدة والمُستقلّة

على حدّ ما أكّد أحد المشاركين، فإنّ "الهيئة يجبُ ألّا تكون تابعةً للحكومة"، بل يجبُ أن تكونَ كيانًا مستقلًا بحدّ ذاته وأن تضمّ أشخاصًا "يحظون بثقة المجتمع بفضلِ عملهم الاجتماعيّ أو دورهم في تعزيز التلاحم الاجتماعيّ." ومن أجلِ ضمانِ "جوهر العدالة"، أشار أحد المشاركين إلى وجوب أن يكونَ رئيس الهيئة "جديرًا

بالثقة"، وأن تقومَ الهيئتَان على أساسِ "معايير دوليّة". وصرّحَ مشاركٌ آخر أنّ الامتناع عن ذلك هو في منزلةِ "تغيير الممثلين مع الإبقاء على المسلسل نفسه." وأمّا من أجل ضمانِ الحياد، فقد اقترح أحد المشاركين تفعيل "مراقبة محليّة ودوليّة" تكفلُ إجراء المحاسبة أو إنزال العقوبات استنادًا إلى أدلّة دامغة.

ونظرًا إلى أنّ عمليّات اختيار وتعيين رؤساء الهيئتَيْن وأعضاء مجلسَيْها الاستشاريَيْن وموظفيها، لا تزالُ مغلقة حتّى الآن، ومن أجل ضمان تمتّع كلا الهيئتَيْن باستقلالٍ سياسيّ وتشغيليّ دائمٍ، من الأهميّة بمكان أن يتمّ الاختيار لاحقًا على أساسِ عملياتِ تعيينٍ شفافة وتشاوريّة، تأخذُ آراء مختلف شرائح المجتمع، لا سيّما الضّحايا وغيرهم من الفئات المهمّشة. هذا ويجبُ أن تكفلَ عمليةُ الاختيار أن تكون التّعيينات وافيةً في تمثيلِ المجتمع ومتساوية في تمثيلِ الجنسيْن على حدّ سواء.

ومن جُملة الخطوات الأخرى التي من شأنها ضمان التزام الهيئتَيْن بالحياد هو منحهما القدرة المطلقة على التّحكّم بقراراتها المتعلّقة بالشّؤون الماليّة وبالميزانية على نحوٍ يمتثلُ لِمعايير شفافيّة صارمة، بالإضافة إلى تمكينها من وضعِ بروتوكولات ماليّة ووثائق مثل السّياسات النّاظِمة لِتضارب المصالح، وسداد النّفقات، والهدايا، كما وضع قواعد السلوك وقواعد أخلاقيّة أخرى.

العمليّات التشاركيّة

شدّد المشاركون والمشاركات في الحوار على أهميّة مشاركة جميع فئات المجتمع على نطاقٍ واسع. وبحسبِ ما أوضح أحد المشاركين، فإنّ على الهيئتَيْن "ضمان حماية جميع الأفراد، مهما كانت خلفيّتهم، كما ضمان مشاركتهم أيضًا." ويجب أن تشمل المشاركةُ السّكان المحليّين الذين بقوا طيلة فترة الحرب في سوريا والعائدين إليها كذلك الأمر. وقد شدّد المشاركون والمشاركات في حمص على أهميّة مشاركة الشّباب والشّابّات في مبادرات العدالة من أجل تحسين التّشافي وتعزيز الإقرار بالضحايا.

وسلّط الشّباب المشاركون والشّابات المشاركات في الجلسات الضوء على حالتهم الفريدة، فَهُم وَرَثَة الصّدمات وبُناة السّلام المُحتملين في آنٍ معًا. وفي مدينة الأتارب، تناولَ المشاركون والمشاركات ممّن نشأوا في الحرب دورَ الألعاب ووسائل الإعلام في غرزِ نزعةِ العنف في نفوسهم، وشدّدوا على ضرورة معالجة الصّدمات الموروثة جيلًا بعدَ جيل. وفي هذا الصّدد، صرّحَ شابٌ في السابعة عشرة من عمره قائلًا: "كنّا صغارًا نتقمّص أدوارًا تحاكي التّعذيب ونتظاهر باعتقال بعضنا بعضًا عند نقاط التفتيش، لأنّ هذا جلّ ما رأيناه أمامنا. لكنّنا لا نريد أن نمتثلَ بهم. ما نطمح إليه مختلف عن ذلك."

تدابير عدالةٍ انتقاليّةٍ شاملة

على الرّغم من أنّ بعض المشاركين والمشاركات أولوا عددًا من تدابير العدالة الانتقاليّة الأولويّة على حسابِ غيرها (فعلى سبيل المثال، اقترح كثرٌ وجوبَ أن تسبقَ المُحاسبة تقصّي الحقيقة)، فإنّ معظمهم أيّدوا اتّباع مقاربة "شاملة" في شأنِ المُحاسبة والإقرار بالضّحايا، وتقصّي الحقيقة والمُصالحة وجبر الضّرر وتخليد الذّكرى.

ويدلّ رأي المشاركين والمشاركات هذا على فهمٍ أوسع للعدالة، على المستويَيْن القانونيّ والاجتماعيّ. فأغلبُهم لم يُساوِ بين المحاسبة والثّأر، وإن لم يكُن ذلك أمرًا يمكن تعميمه فعلًا. وقد عبّر النّاجون والناجيات وأفراد الجماعات المُتضرّرة عن رغبتهم في العيش بكرامةٍ والإقرار بالضّحايا وإصلاح المؤسسات، لا في الاقتصاص من الجُناة. ويشملُ ذلك استخدام تدابير المحاسبة الرّمزيّة مثل الخدمة المجتمعيّة والمبادرات التي تحفّز المجرمين من الدرجة الأدنى على الإدلاء بالحقيقة، إلى جانب ملاحقة المسؤولين عن الفظائع الجماعيّة، وإصلاح المناهج المدرسيّة، وتأمين الوصول العادِل إلى الخدمات العامّة في سبيلِ ضمان استعادة الكرامة.

في مدينة الأتارب، أشار شابٌ مناضل إلى أنّ "العدالة لا تعني الثّأر، بل تعني المُصارحة وحماية النّاس من تكبّد المعاناة مُجدّدًا." وتصبُّ هذه المُلاحظة في الخانةِ نفسها مع مطالب أبداها مشاركون آخرون، ناشدُوا فيها إجراء محاكمات، ودعوا أيضًا إلى تنظيمِ حوارٍ مُجتمعيّ وتوثيق الانتهاكات وتقديم الاعتذار. وفي هذا

الصّدد، قالت إحدى الأمهات في حمص: ”نريد أن يعرف أطفالنا الحقيقة، لا أن يكتفوا بالرواية التي تتردّدُ على ألسنة مَن هم في السلطة.“ أمّا في دمشق، فقد أجادَ أحدُ المعتقلين السابقين في تلخيص الأفكار، قائلًا: ”لا نريد محاكمات فحسب، بل نريد إقرارًا نسمعه في أحيائنا ومدارسنا وحياتنا.“

مراعاة النّوع الاجتماعيّ

ومن جملةِ المواضيع التي تكرّرَ طُرحَها مرارًا في الحوارات، هو دور المرأة في عمليّات العدالة، والحاجة إلى توثيق جوانب العدالة والوقوع ضحيّةً التي تختلفُ بحسبِ النّوع الاجتماعيّ، كما إلى الإقرار بها. فقد تحدّثت نساء كثيرات من الحضور عن عبء تحمّل مسؤوليّة أسرهنّ بمفردهنّ بعد مقتل أزواجهنّ أو إخفائهم. وبعضُ النّساء المشاركات كُنّ قد تعرّضنَ لعنفٍ جنسي، أمّا بعضهنّ الآخر فقد تكبّد عناء التّهجير لفترات طويلة. وقد تحدّثت إحداهنّ عن التّمييز الذي مُورِسَ بحقّ غير المُحجّبات، فيما أجمعنَ كلّهنّ على تعرّضهنّ للوصم بسببِ ارتباطِهنَّ - ولو عرضيًّا - بصدماتٍ متعلّقة بالنّزاع. وفي هذا الصّدد، صرّحت إحدى المشاركات في درعا قائلةً: ”ينظر إليّ الناس كأنّني محطّمة لأنّني نجوت من السّجن. يقولون إنّني قذرة أو غير شريفة. لكنّني حافظت على حياة أطفالي. فلماذا لا يُنظر إلى ذلك على أنّه قوّة؟“

في الوقت نفسه، سلّطت نساء عديدات الضّوءَ على دورهنّ المزدوج، فهنّ ضحايا وصانعات تغيير في آنٍ معًا. وكثيراتٌ منهنّ تصدّرْن جهودَ المناصرة المحليّة، والتّوثيق، والتّثقيف، والرّعايّة. وعبّرَت امرأة من عفرين عن ذلك قائلةً: ”نحن ذاكرة هذه الحرب الحيّة. نذكُر مَن أُخذ، ومَن فرّ، ومَن ساعد، ومَن خان. إن كان للعدالةِ معنًى حقًّا، فلا بدّ أن تشملَنا.“ وأوضحَت امرأة أخرى قائلةً: ”لا نريد باقة ورد. نريد مقعدًا إلى الطّاولة حيثُ ألمُنا يصيرُ سياسيّة.“

لا تقتصر معالجة أثر النّزاع السّوريّ المُختلف بحسبِ النّوع الاجتماعيّ، على الإقرار بمعاناة المرأة فحسب؛ بل تتطلب أيضًا دمجَ الحلول القائمة على النّوع الاجتماعيّ دمجًا مُمنهجًا في جوانب العدالة الانتقاليّة والحكم والتعافي كلّها. ففي جلسات الحوار، شاركت النّساء تجاربهنّ في تكبّد الخسائر والنّزوح والعنف الجنسيّ والإقصاء الاقتصاديّ، وأبرزْنَ، في الوقت نفسه، أدوارهن، فَهُنَّ مقدمات رعاية ومُدبّرات شؤون الجماعات وحافظات الذاكرة أيضًا. وبغية ضمان استجابةٍ مُجديةٍ لمطالبهنّ، يجب أن تضمن آليات العدالة الانتقاليّة مُشاركة المرأة في عملياتها، تصميمًا وتنفيذًا وإشرافًا، مُشاركةً كاملة، بما في ذلك لجان تقصّي الحقيقة وبرامج جبر الضّرر ومبادرات العدالة المحليّة. ويشملُ ذلك أيضًا إنشاء قنوات إبلاغ آمنة مُخصّصة لِلناجيات من العنف القائم على النّوع الاجتماعي، وتقديم الدعم القانونيّ والنّفسيّ والاجتماعيّ المُعدّ خصيصًا لتلبيةِ احتياجات المرأة، واتّخاذ تدابير آيلة إلى تمكين المرأة اقتصاديًّا.

كان موضوع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإن ندُرَ ذكره في معرضِ الجلسات، حاضرًا بينَ طيّاتِ الشّهادات المُدلى بها. فقد أعربت النّساء عن خشيتهنّ من التحرّش بهنّ عند نقاط التّفتيش، ومن التّعرّض لِانتهاكات أثناء احتجازهنّ، وكذلك من اللّوم المجتمعيّ الّذي أجبرهنّ على كمّ أفواههنّ طويلًا عن الحديث عن تجاربهنّ. فعلى سبيل المثال، أحجمت امرأة من دمشق عن إرسال بناتها إلى المدرسة بعد أن سمعت عن استهداف الفتيات، وقالت: ”لسنا مجرّد ضحايا حرب. نحنُ ضحايا الصّمت.“

لذا، فإنّ تعميمَ منظار النّوع الاجتماعي يعني أيضًا التّصدّي لأوجه عدم المساواة الهيكليّة، مثل قوانين الأحوال الشّخصيّة التّمييزيّة والإقصاء من حقوق المُلكيّة الّتي لطالما قوّضت قدرة المرأة على التّقرير. وأيّ مسار عدالةٍ يتجاهلُ النّوع الاجتماعيّ، لا يخذل النّساء فحسب، بل يُضعف أيضًا أسس السّلام الشامل والمستدام.

معالجة انعدام الثّقة والتّشرذم داخل الجماعات وفي ما بينها

تمامًا كما العلاقات العموديّة بين مؤسّسات الدّولة والمواطنين السّوريّين مُختلّةٌ، كذلكَ الثقة داخل الجماعات السّوريّة وفي ما بينها مُختلّة بعدَ سنواتٍ طوال من الدّيكتاتوريّة والحرب، سبّبت أضرارًا جمّة، وتشملُ مُمارسات عنف وخيانة لا تُعد ولا تُحصى على المستويات الشخصيّة والمجتمعيّة والمؤسستيّة. وخلال جلسات

حوارية في مدنٍ مثل النبك ودرعا وحمص والسَّلَمية، تحدّث المشاركون والمشاركات عن أنَّ الثّقة المجتمعيّة – الّتي كانت في ما مضَى جزءًا من نسيج الحياة الاجتماعيّة السّوريّة المُعقّد - قد تلاشَت تحتَ وطأة الخيانة والخوف والتّلاعب السّياسيّ. ويتّخذ انعدام الثقة هذا أشكالًا مختلفة، ويشملُ العلاقات القائمة بين مختلف فئات المجتمع السّوريّ.

هذا وتحدّث المشاركون والمشاركات عن التّوترات قديمة العهد بين الأسر التي ظلّت موالية للأسد وتلك التي ساندت المعارضة، وهو انقسامٌ أمعنَ النّظام في تذكيته. وأوضحَ أحد المشاركين في السَّلَميّة أنّ هذا الانقسام لا يزالُ ماثلًا حتّى اليوم، فقالَ: "حتّى بعد الثورة والتّحرير، ما زلنا نخشى بعضنا بعضًا. فالجرح عميق." ولا يُقصدُ بهذه الجروح جرائمَ النّظام أو انتهاكات الجماعات المُسلّحة حصرًا، بل تشمل أيضًا وَشي الجيران بعضهم ببعض، وتفكّك الأُسَر بسببِ السّياسة، واستئثار خطاب الكراهيّة الذي تُؤجّجه الحملات الدّعائيّة المُنظّمة بجماعاتٍ برمّتها.

في حمص، تقول إحدى الأمهات مُستذكرةً: "كنّا نأكلُ على طاولة واحدة"، وذلك قبل أن تشي جارتها بابن عمها إلى أجهزة الأمن. وفي النبك، تحدّث آخرون عن الوصم الاجتماعيّ الأطول أمدًا من العنف نفسه: فقد أُخبرَت الأمهات أنّهن لا يستحققنَ التّعزية لأنّ أبناءهن "إرهابيّون".

ولعلّ ما يُفاقم هذه الديناميكيات سوءًا هو أنّ الجناة المعفيين من العقاب يعيشون جنبًا إلى جنب مع ضحاياهم. وفي هذا الصّدد، قال أحد المشاركين: "جاري، الذي وشَى بأخي إلى النّظام، عادَ الآن، وهو يتصرّف وكأنّ شيئًا لم يكن. كيف لنا أن نثق مجددًا إن لم تأخذ العدالة مجراها؟"

ومع موجة عودةِ أعداد غفيرة من اللّاجئين إلى سوريا، نشبَت توترات أخرى، بين الأسر التي بقيت في سوريا والعائدين حديثًا. وعلى حدّ ما استشرفَه تقريرُ المركز الدّوليّ للعدالة الانتقاليّة، الذي حملَ عنوان "عودة إلى الدّيار محفوفة بالقلق: آراء اللّاجئين السّوريّين في الأردن حولَ العودة والعدالة والتعايش"، فإنّ العائدين لا يشعرون بأنّهم محطّ تفهّمٍ أو في مأمنٍ.[18] هذا وقد أفاد أحد المشاركين قائلًا: "يجهلُ النّاس ما عاناه السّوريّون في الخارج. يُضحكُني مؤيدو النّظام، فهم الآن يدعونَ إلى سوريا موحّدة وإلى السّلام، والتّسامح، فيما كانوا أنفسهم، خلال النّزاع، يؤجّجون الانقسامات دعمًا لِلنّظام."

وعلى نحوٍ مماثلٍ، ينتابُ الأشخاص الذين بقوا في سوريا طوال فترة النزاع شعورٌ بالكراهيّة والعداء تجاه من فرّوا. فهم يرون العائدين مُحرّضينَ على الانقسام، ويتّهمونهم "بارتكاب انتهاكات بحقّ السّكان المحليّين الذين لم يغادروا قط، عقابًا لهم."[19]

وتنشبُ أيضًا توترات بين الجماعات المحليّة من جهة والضحايا من جهةٍ أخرى، وهو منحًى لاحظه مُيسّرو الجلسات. ففي معرضِ الجلسات، اتّضحَ أنّ كلّ جماعةٍ لا تدركُ ما عانَتْهُ أُخرى خلال الحرب، ولا فداحة الفظائع المرتكبة في أنحاءَ أخرى من البلاد. وفي هذا الصّدد، أبدَى أحد المُيسّرين ملاحظةً قالَ فيها: "صُدم النّاس حين علموا الضّرر الذي لحقَ بسوريّين آخرين. لقد كان ذلكَ صيحةً لِفهمِ ما عاناه الناس وما يجبُ فعله."

يتسلّلُ شعور تلاشي الثّقة إلى داخلِ الأسر أيضًا. فقد تحدّثت إحدى المشاركات من دمشق عن تكتّمِ زوجها عن فترة احتجازه لسنواتٍ طوال، وقالت: "لم يُخبرني الحقيقة قط. ظنّ أنّني سأشي به لأحمي أطفالنا."

وبحسبِ ما أوضحَ المشاركون والمشاركات في كلّ جلسةٍ تقريبًا، فإنّ انعدام الثقة والتّشرذم يستأثران بجوانب الحياة كلّها، فتغلبُ عليها مشاعر الخوف والنّبذ الاجتماعيّ والشُّبهة الطّائفيّة. وفي النبك وحمص، تحدّث الناجون والناجيات عن عجزهم عن الحداد على موتاهم علنًا بسبب الوصم الاجتماعيّ. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ التمييزَ في الوظائف الأساسية مثل تسجيل المواليد الجدد بات أمرًا شائعًا.

18 "عودة إلى الدّيار محفوفة بالقلق: آراء اللّاجئين السّوريّين في الأردن حولَ العودة والعدالة والتعايش"، تقرير المركز الدولي للعادلة الانتقاليّة. (2019) (مُتوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة)

19 اتُّهم بعض المشاركين العائدين بارتكاب جرائم ومحاولة السيطرة على الشؤون واللّجان المحليّة، وهو ما يُفاقم الاستياء منهم حدّةً.

تكثرُ العوامل التي تُذكّي انعدام الثقة وتُثقل كاهل المجتمع السّوريّ على جميع المستويات، بما في ذلك الانقسامات العرقيّة والطائفيّة والطبقيّة، وتفشّي الصّدمات والمصاعب الاقتصاديّة. وليسَ هذا المقامُ مناسبًا للغوصِ عميقًا في تفاصيلِ هذه العوامل، إلا أنّه من الضّروري النّظر في تداعيات انعدام الثقة والتّشرذم على عمليات العدالة المستقبلية، وما يمكن فعله للمساعدة في تخفيفِ حدّة الانقسامات في سبيلِ دفعِ العمليّات آنفة الذّكر قدمًا.

وعلى حدٍّ ما أوضح أحد المشاركين، فإنَّ "السّوريّين لا يثقون بعضهم ببعضٍ. لم نكُن نثق بالنّظام القديم، ولا نثق بالنّظام الجديد. لا نثق بسكّان المناطق وبالطوائف الأخرى. لذا، من غير الواضح كيف ستُحقُّ العدالة."

وعلى الرّغم من جسامةِ ما ارتُكِبَ من فظائع، وشدّة المُعاناة مِمّا حلّ من صدماتٍ مُتشعّبة ومُعقّدة، لا يزالُ العنف، واقعًا، موضعَ ترحابٍ لدى بعض السّوريّين. فأشكالُ الطّائفية والخيانة والعنف الرّمزيّ - التي غالبًا ما يؤجّجها كلٌّ من وسائل التّواصل الاجتماعي، والخطاب الدّينيّ المُسيّس، أو الجهات الفاعلة المحليّة الانتهازيّة - قد ولّدت مجتمعًا تستعصي فيه العمليات الرّامية إلى تحقيق التلاحم الاجتماعيّ، لا بل قد تكون مُحرّضة على الفتنةِ إن لم تكُن صادِقة وتُدار إدارةً سليمة. وعلى حدّ ما أكّد المشاركون والمشاركات، فما مِن آليّة عدالة ستُؤتي أُكلها في سوريا إن أغفلَت التّصدّعات العميقة القائمة في المجتمع نفسه.

ومن أجل المضيّ قُدمًا، لا بدّ من اتّخاذ خطوات فوريّة لإطلاقِ عمليّة إرساءِ قاعدةٍ تُبنى عليها الثّقة، من خلالِ إجراء المزيد من الحوارات والاستشارات وغير ذلك من العمليات الانتقاليّة. وقد أظهرت سياقاتٌ أخرى تنتقلُ من النّزاع إلى السّلام، أنّه من الضّروريّ، خلال تقدّم مسار الحوار، التّعمّق في فهم أسبابِ النّزاع الجذريّة، ومنها إرث الإقصاء وانعدام المساواة اقتصاديًّا وعرقيًّا وطائفيًّا وسياسيًّا. والعدالة الانتقاليّة، إن أُحسنَ تنفيذها، فإنّها ستوحّد النّاس على مواجهةِ عواقب إرثٍ من الاعتداءات، وعلى إقامة أواصر تجمعهم من أجلِ رسم معالمَ مستقبلهم.

الظّلم الاقتصادي وإعادة الإعمار

خلال الجلسات، اعتُبرَ الانهيار الاقتصاديّ وتدمير البنى التّحتية حالة طوارئ إنسانية، لا بل قضيّةً جوهريّة من قضايا العدالة. وأكّد المشاركون والمشاركات استحالة دوامِ السّلام في ظلّ الفقر المدقع والنّزوح وعدم المساواة المُمنهجة. فقد أدّى تدمير البنى التّحتيّة واسع النّطاق، وتَسييس الوصول إلى الخدمات، والحرمان من سبل كسب العيش إلى ترسيخ انقساماتٍ عميقة في المجتمع السّوريّ. ولخّص أحد المشاركين في السّلميّة هذا الواقع قائلًا: "لا سلامَ من دون عدالة اقتصادية."

هذا وقد تكرّرَ مرارًا طرحُ مسألة أثر العقوبات الدّوليّة والأحادية الجانب. فأشارَ المشاركون والمشاركات إلى أنَّ العقوبات، على الرّغم من فرضها للضغط على الجهات المُسيئة، إنّما تُلحقُ الضّرر بالمدنيين العاديّين أكثر من سواهم، وهو ما يضع العدالة الانتقاليّة في مأزق.[20] فهذه العقوبات تعرقلُ الوصول إلى الأسواق العالميّة، وتُضخّم أسعار السّلع الأساسيّة، وتشلّ المبادرات المحليّة. وقد أشارت الجهات الفاعلة في مجال العدالة، والمجالس المحليّة، ومنظمات المجتمع المدنيّ، إلى كفاحها المُستميت من أجلِ مواصلةِ عمليّاتها في ظلّ انتفاء الموارد تقريبًا. وعلى حدّ ما أشار أحد المشاركين في حمص، "فَحتّى العدالة تتطلّب كهرباء وأوراقًا. فكيف يُمكننا الحديث عن الإصلاح ونحن لا نستطيع دفع إيجار أو طباعة المواد؟"

تحدّث المشاركون والمشاركات، في غالبيّة المناطق، عن اتّخاذ المسكن والتّوظيف والمساعدات سلاحًا على نحوٍ متواترٍ. ففي عفرين، ذكرَت أسر كرديّة مُهجّرة أنّ الفصائل المُسلّحة صادرت منازلها ثمّ وزّعتها على ناسٍ آخرين. وقال رجلٌ مسنّ: "أنا أعيشُ في خيمة، وشخصٌ آخر يقيم في منزلي بموجب أوراقٍ وقّعها أمراء الحرب." أمّا في درعا، فصرّحَ السّكّان أنّ الحصول على الغذاء والرّعاية الصّحيّة مرهونٌ بالانتماء السّياسيّ أو صلات القُربى. وأضاف مشاركٌ آخر قائلًا: "ما كُنتَ لتأكلَ، لو لم تكُن تحمل العلم المناسب."

20 إيلينا نوتون، المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة، "منطِقان: العقوبات شكلًا من أشكال المُحاسبة ومأزقًا أمامَ العدالة الانتقاليّة"، (شباط/فبراير 2025). (مُتوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة)

هذا وقد استُغلّت خدماتٌ، على غرارِ التّغذية بالمياه والوقود والتّعليم، إمّا لمكافأةِ الموالين، وإمّا لِمعاقبة المتمرّدين. وقد فاقمَ هذه المظالم الهيكليّة سوءًا شعورٌ بالإحباط الاقتصاديّ عمّ صفوف الشّباب والعائدين. وقد خشي كثيرون من أن يفضي الانهيار الاقتصاديّ، في ظلّ غياب جهود تعافٍ قائمة على العدالة، إلى تجدّد دوّامات العنف والاستغلال. وفي هذا الصّدد، قالت امرأةٌ في دمشق: "العدالة تعني الكرامة. لا يُمكنك أن تتمتع بالكرامة وأنت تتسوّل الطعام من الأشخاص الذين اعتقلوك يومًا ما."

وفي معرضِ الإجاباتِ على أسئلةٍ حولَ جبر الضّرر، طالبَ المشاركون والمشاركات بالتّعويض وإعادة الإعمار، ودعوا إلى إعادة بناءٍ أخلاقيّ. وقد ذُكِرَت مرارًا مسائلُ استرداد الممتلكات، والتّوظيف العادِل، وتأمين المسكن، لا سيّما لِلمهجّرين والمُهمّشين. ووردَت مطالب خاصّة من أجل توفير جبر الضّرر على شكلِ وظائف، ودعم سبل كسب العيش، وتعليم الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، ناشدَ المشاركون والمشاركات أن يُشترطَ لِتقديم المساعدات الدوليّة إجراء إصلاحات فعليّة، وحذّروا من جهود إعادة الإعمار التي تُثري أمراء الحرب أو تُكافئ المسؤولين عن انتهاكات الماضي.

دعم الحلول التي تُسيّرها الجماعة نفسها والمُبادرات المحليّة

على الرّغم من الألم العارم والانهيار المؤسستيّ وليد 14 عامًا من النّزاع، لم يقف السّوريّون والسّوريّات بلا حيلةٍ ينتظرونَ أن تُسقط الحلول عليهم. فعلى مدارِ جلسات الحوار السّبع، شدّد المشاركون والمشاركات على قدرتهم على الابتكار والمرونة. وأعربوا أيضًا عن تفضيلهم مقاربات في شأنِ العدالة والتّشافي، تقودها الجماعات وتتجذّر في القيم المحليّة والأعراف الاجتماعيّة والتجارب المُعاشة.

ودعا المشاركون والمشاركات إلى الاستعاضة عن الاعتماد التامّ على النّماذج المركزية أو أجنبيّة القيادة بمبادراتِ عدالة انتقاليّة تُبلورُ محليًّا وتقودها الجماعات ذاتها الّتي تحمّلت أوزار العنف والتهجير. وقد عبّر أحد قادة المجتمع المدني في حمص عن ذلك قائلًا: "نحن مَن دفن الموتى، وخبّأ الأطفال، وحمل شعلة العِلم في الأقبية. فلنكن نحن أيضًا من يخطّ قصة العدالة."

وبغيةَ تحسين جودة المبادرات المحليّة وأثرِها، ينبغي أن تُولَى المؤسّسات الوطنيّة والآليّات المحليّة، لا الجهات الفاعلة الدّوليّة وحدها، الأولويّة. ومن أجل تحقيق ذلك، لا بدّ من اتّخاذ خطوات تُساهم في بناء الثّقة المُتبادلة بين الدّولة والمجتمع المدنيّ من جهة، وبين المجتمع المدنيّ والقادة المحليّين من جهة أخرى. فالثّقة تستحيلُ استعادتها من جانبٍ واحد فقط. وفي حين تُعدُّ محاسبةُ الحكومة عن الأضرار الماضية أمرًا أساسيًّا، وتظلُّ مطلبًا جوهريًّا من مطالب المشاركين وصانعي السياسات على حدّ سواء، تبرزُ حاجةٌ، على القدر نفسه من الأهميّة، تقضي بأن ينتهجَ ممثلو المجتمع المدني والقادة المحليّون المُحاسبة والشّفافيّة والعدلَ في سلوكهم. فالجميعُ مُطالبٌ بإعادة بناء الثّقة. والإبقاء على مناهضةِ الدّولة أو محاباة فئاتٍ معيّنة إنّما يُهدّد بتعميق الانقسامات وتقويض العدالة الانتقاليّة. فالمسؤوليّة المُتبادلة والمعايير المُشتركة والمُشاركة الشاملة هي مُقوّماتُ الإصلاح الحقيقيّ والمستدام.

ومن الأهميّة بمكانٍ أيضًا إشراك النّساء عن وعي وإصرارٍ في المبادرات المُجتمعيّة لِمكافحة تهميشهنّ في عمليات صنع القرار. ففي عفرين والسّلمية، تحدّثت النّساء عن وضعهنَّ برامج دعمٍ وعن تنظيمهنّ جهود إغاثة، ليُقال لهنَّ، في نهاية المطاف، إنّ النقاش السّياسيّ أو تخطيط العدالة الانتقاليّة ليسَ من شأنِهنّ. وتقولُ إحدى المشاركات في الأتارب مُستذكرةً: "طلبوا إليّ أن أطبخ طعامًا يُقدّم في الاجتماع، لا أن أشارك فيه."

على الرّغم من هذه التّحديات، رفعَت النّساء الصّوتَ عاليًّا للمطالبةِ بالإقرار بهنّ وبدمجهنّ وبإحقاقِ عدالةٍ تعكسُ تجاربهن المُعاشة. واقترحَ المُشاركون والمشاركات إنشاء مراكزَ تقدّمُ للنّساء دعمًا واعيًّا لِلصّدمات، وإقامة عيادات قانونيّة للمساعدة في قضايا الميراث والحضانة، بالإضافة إلى تنظيم حلقات سرد قصصٍ ترمي إلى توثيق قصص نجاة النّساء ومقاومتهنّ وحفظها على حدّ سواء. وفي درعا، دعت مجموعةٌ من النساء إلى تنظيم مبادرات مُصارحة تقودها النّاجيات من هذه التجارب، وذلك بهدف ضمان تعلّم الجيل المُقبل رواية أكثر اشتماليّةً عمّا حدث.

وقدّم المُشاركون والمشاركات مجموعة من الأفكار العمليّة والشّعبيّة المُصمّمة لِمعالجة الأضرار المحليّة، وإعادة بناء الثقة، والحفاظ على مصالحة مستدامة.

لجان العدالة المحليّة

في كلّ موقع تقريبًا، اقترح المشاركون والمشاركات إنشاء لجان عدالة محليّة تضمّ شخصيّاتٍ مرموقة من المجتمع المحليّ، وضحايا، وجهات فاعلة في المجتمع المدنيّ، وقادةً تقليديين. وتُمنحُ هذه اللّجان صلاحيّة التوسّط لفضّ النّزاعات، وتوثيق الانتهاكات، وإحالة الجرائم الخطيرة إلى السّلطات العليا، والإشراف على جبر الضّرر وتخليد الذّاكرة على المستوى المحلي. واعتُبرَت هذه اللّجان آليّات شبه رسميّة تتمتّع بسلطةٍ أخلاقيّة بدلًا من سلطةِ إنفاذ القانون. وعبّر شابٌّ مناضل من الأتارب عن ذلك، قائلًا: ”لن يلجأ الناس إلى محاكم الدولة. لكنهم سيلجؤون إلى جيرانهم - إن كان هؤلاء الجيران عادِلون.“

في النبك، أوصى بعض المشاركين والمشاركات بتدريب هذه اللجان على الوساطة الواعية لِلصدمات والتّوثيق الأخلاقي، وذلكَ بدعمٍ من المنظمات الدوليّة، وهو ما من شأنه أن يساهمَ في ضمان امتثالِ عمل اللجان لِمبادئ حقوق الإنسان الأشمل. ومن أجل ضمان أن تكون الإجراءات متّسقة وعادِلة في المجتمعات كافّة، من الأهميّة بمكان أن تتّبعَ العمليات معاييرَ معيّنة، وأن تخضع للمُراقبة، وأن تستوفي المعايير الوطنيّة (بما في ذلك حفظ السجلات والتوثيق).

الأرشيف المجتمعيّ ومراكز الإدلاء بالشّهادات

شدّد المشاركون والمشاركات في حمص ودمشق على أهميّة حفظ الذاكرة على اعتبارها شكلًا من أشكال العدالة. واقترح الكثير منهم إنشاء أرشيفٍ ومراكزَ إدلاءٍ بالشّهادات تُديرها الجماعة المحليّة وترمي إلى جمع السرديات الشخصية والصور ومقاطع الفيديو وغيرها من الأدلّة على الفقد والنجاة، ورقمنتها وحفظها على حدّ سواء. ويُفترضُ أن تخدمَ هذه المراكز هدفيْن معًا، هما تكريم الضّحايا ومنح أفراد المجتمع شعورًا بأنّهم يتشاركون التّاريخ نفسه. وفي عفرين، اقترحت مجموعة تحويل المباني المدمّرة - مثل المدارس ومباني البلديات السّابقة - إلى ”مواقع للذاكرة“ تمثّل أيضًا مساحات للتّثقّف والتّشافي. وقد أوضحَ أحدُ المشاركينَ من مدينة السّلميّة قوّة الذاكرة المشتركة بعد سماعه قصة صديقته علنًا للمرة الأولى، فقالَ: ”أعرفها منذ 20 عامًا، لكنّني لم أكن أعلم أنّها فقدت أخَيْن. لقد غيّرت تلك اللحظة نظرتي إليها وإلى الحرب.“

المساحات الآمنة والبرمجة الواعية لِلصدمات

يُدركُ المشاركون والمشاركات الأثر النّفسي البليغ الذي يخلّفه النّزاع، لذا، فهم شدّدوا، في الحوارات الدّائرة في مختلف المناطق، على الحاجة إلى توفير مساحاتٍ آمنة لتقديم المُساندة النّفسيّة والاجتماعيّة، لا سيّما للأطفال والنّساء والمعتقلين السّابقين. وتشمل هذه المساحات مراكز مجتمعيّة تقدّم الاستشارات النّفسيّة والعلاج ضمنَ مجموعات، ومنابرَ إبداعية على غرار الفنون والمسرح.

فعلى سبيل المثال، اقترحت النّساء في درعا نصبَ ”خيام للاستماع العلنيّ“ حيثُ يتسنّى للناجيات مشاركة قصصهن مع مُيسّرات مُدرّبات ومع قريناتهنّ ضمنَ بيئة آمنة وداعمة. وتكتسب هذه الخيام أهميّة خاصة بالنسبة إلى الناجيات من العنف الجنسي، لا سيّما أنّ كثيرات منهنّ يَنأيْنَ بأنفسهنّ عن المجتمع بسبب الوصم الاجتماعيّ. وتحدّثت مشاركات كثيرات أنَّ المساحات الاجتماعيّة الأساسيّة - مثل النّوادي الرياضيّة أو المكتبات – قد تغدو نفسها منصات للتشافي وإعادة الاندماج في المجتمع، إن زُوّدَت بالموارد الكافية ووُجِّهَت توجيهًا سليمًا.

الآليّات التقليديّة المُعدّلة

في حين أبدى المشاركون والمشاركات حذرهم من اعتبار المُمارسات العرفية شكلًا من أشكالِ العدالة التّصالحيّة، بسبب احتمالِ ترسيخها الأبويّة، عبّر كثيرون عن اهتمامهم بإحياء أساليب فضّ النّزاعات التقليديّة، مثل المجالس القبليّة أو الوساطة الدينيّة، شريطةَ تكييفها من أجل ضمان الشمول ومنع الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، لطالما توسّطَ القادة المحلّيون في السّلميّة، في حلّ النّزاع على الأراضي، وذلك عبر إبرام

الاتّفاقاتِ شفهيًّا وتقديم التّعويضات. واقترح المشاركون والمشاركات تحديث هذه الممارسات من خلال إشراك النساء والشّباب والشّابات في لجان اتّخاذ القرارات كما من خلال توثيق النّتائج حتّى تُعرض على العامّة. وقال أحد المشاركين الأكراد في عفرين: "ليست كلّ التقاليد سيّئة. بعضها يحتاجُ تعديلًا. وقد تكون الجسر الذي يربط الألم بالسّلام."

السرد القصصي العلنيّ والمُشاركة الثقافيّة

فرضَ موضوع توظيف الفنون والإعلام نفسهُ محورًا بارزًا في الجلسات. وبحسبِ المشاركين والمشاركات، فإنَّ المسرح والشّعر وسرد القصص شفهيًّا وعرض الأفلام الوثائقيّة قد يُشكّلُ مدخلًا عاطفيًّا إلى حوارٍ يتخطّى الانقسامات العميقة. ففي الأتارب، اقترحت إحدى المجموعات أن تُنصبَ شهريًّا "خيمة العدالة" حيث يتجمّع السّكّان لسماع الشهادات، وإلقاء القصائد، أو مشاهدة معارض الصور التي تُوثّق تاريخ جماعتهم في زمن الحرب. واقترح آخرون إقامة عروضٍ مسرحيّة متنقلة بين الأحياء، تستخدمُ الفكاهة والاستعارة لطرح مواضيع مُعقّدة. وعلّق مُدرّسٌ سابق في حمص على هذا الأمر قائلًا: "لقد علّمْنا الأطفال أن يخاف بعضهم من بعض. فلنُعلّمهم الآن كيف يحزنون، ويتساءلون، ويتخيّلون أمورًا أفضل."

وقد اعتُبرت هذه المبادرات الثقافيّة أيضًا أدوات من شأنها إشراك الشّباب الذين أحبطَتْهم سنوات العنف أو ولّدت في نفوسهم تطرّفًا. وشدّد المشاركون والمشاركات على وجوب أن تكون العدالة عابرة للأجيال ومُصوّبة نحو المستقبل، لا أن يكونَ مفعولها رجعيًّا فحسب.

التبادل بين الجماعات

في مناطق متنوعة مثلَ عفرين والسّلميّة، اقترح المشاركون والمشاركات إقامة برامج للتبادل بين الجماعات، تُخوّلُ السّوريّين والسّوريّات، من مختلف الخلفيات الدينيّة والعرقيّة والسياسيّة، تقاسمَ الطّعام، وزيارة المواقع التاريخيّة، أو التعاون في مشاريع عامّة. واعتُبرت هذه اللّقاءات جوهريّة في سبيلِ دحضِ الأفكار المُنمّطة والسرديّات التي أذكت النّزاع. وقال أحد المشاركين من درعا: "نحتاج إلى أن نلتقي مُجددًا - لا بصفتنا ضحايا أو أعداء، بل جيرانًا."

وأعربَ منظمات مجتمع مدنيّ كثيرة كانت حاضرة في الحوارات عن استعدادِها لتيسير هذه التبادلات، ولفتَت إلى أنّ الشّراكات مع البلديات والمدارس المحليّة من شأنها أن تُرسخ هذه التّبادلات أكثر في الحياة اليوميّة.

موانع الثّقة في الجهات الفاعلة

أعرب المشاركون والمشاركات من جميع أنحاء سوريا، خلال الحوارات الوجاهيّة أو عبر المنصّات الإلكترونيّة المختلفة، عن انعدام ثقتهم بتاتًا في الجهات الفاعلة الدّوليّة، ومن ضمنها المنظّمات الإنسانيّة والحكومات الأجنبيّة ووكالات الأمم المُتّحدة وآليّات العدالة الدّوليّة. وانعدام الثّقة هذا شائعٌ جدًّا، وإن أُبدِيَ بلهجةٍ وحدّةٍ تتفاوتان بحسب المكان والسّياق، ويُمليهما ما عاشه المجتمعُ من تجارب إهمالٍ أو غدر أو تلاعب.

وصف الكثير من السّوريّين والسّوريّات المشاركة الدّوليّة بأنّها انتقائيّة، ومُسيّسة وبأنّها متواطئة في إطالة أمد المعاناة. ففي درعا، حيث كابدَ المدنيّون نكثَ صفقات المُصالحة واستمرار أعمال العنف، تساءل مُشارك قائلًا: "كيفَ لنا أن نثق في المحاكم الدّوليّة ومَن قصفوا بيوتنا يجلسون اليوم جنبَ الدّيبلوماسيّين إلى الطّاولة نفسها؟" وفي عفرين التي قاسى سكّانها التّهجير ورزحوا تحت حكم الفصائل المُسلّحة، صرّح مشاركٌ قائلًا: "العالم تفرّج على معاناتنا ولم يحرّك ساكنًا. الآن يأتونَنا بمشاريع وندوات. نحتاج أفعالًا، لا مزيد من الاجتماعات." ويعكسُ هذان التّصريحان رؤية أوسع نطاقًا مفادُها أنّ المؤسّسات الدّوليّة تُعلي السّياسة على الحماية والعدالة.

ويتّضح تلاشي الثّقة هذا جليًّا في المنشورات على الانترنت أيضًا. ففي شباط/فبراير 2025، أصدرت منظّمة إنسيكيورتي إنسايت (Insecurity Insight) تحليلًا نظرَ في أكثر من 7 آلاف تعليق نُشر على مواقع التّواصل الاجتماعيّ، وخلُصت فيه إلى تفشّي شعورٍ بالنّفور من منظّمات على غرار الأمّم المتّحدة والهلال الأحمر العربيّ السّوريّ. أمّا الاتّهامات التي كِيلت إليها، فشملت الفساد والتّواطؤ مع النّظام والتّلاعب بالمساعدات. وفي هذا الصّدد، كتبَ أحد مستخدمي وسائل التّواصل الاجتماعيّ تعليقًا جاءَ فيه: "هم بالفعل كانوا أغلبهم من حاشية وحبايب النّظام والفساد عندهم أكثر من فساد النّظام.. تعاملت بشكل مباشر مع بعضهم. عندهم نظرة فوقيّة على المجتمع بالإضافة إلى انتقائيّة المشاكل الّتي يناقشوها حسب أجنداتهم."[21] ومع أنّ التّغيرات الطّارئة على القيادة قد ولّدت تفاؤلًا سريع التّلاشي، علَت أصوات كثيرة على الانترنت وصفت تلك التّغييرات بالسّطحيّة وأشارت إلى أنّ الثّقة لا يُعاد بناؤها إلّا بالشّفافيّة والمُحاسبة.

وكان للتّحديات التّشغيليّة التي تعترض المنظّمات الدّوليّة نصيبٌ في مفاقمة أزمة الموثوقيّة هذه. فقد أوضحَ تقريرٌ أصدرته منظّمة اللّاجئين الدّوليّة في أيّار/مايو 2025 أنّ وكالات المساعدة العاملة في المناطق التي يسيطر عليها النّظام غالبًا ما تخضعُ لرقابة مطبقة ولإجراءات طلب أذونٍ صارمة.[22] فأرغمَ هذا الواقع الوكالات على القبول بتنازلات تنالُ من حيادِها وتزعزع ثقة العامّة فيها. وقد تحدّث المشاركون في السَّلميّة على استغلال المساعدات في مكافأة الولاء للنّظام أو في تعزيز الرّضوخ له، بدلًا من توظيفها في تلبية الاحتياجات. وكان من شأن اتّخاذ المساعدة الإنسانيّة أداةً على هذا النّحو أن رسّخ الرّؤى المحليّة التي تعتبر المشاركة الدّوليّة غير نافعة، لا بل مؤذية أيضًا.

أمّا المسألة الأخرى التي تواتر ذكرها فكانت إخفاق الجهات الدّوليّة في شمل المنظّمات والجماعات السّوريّة في عمليّات صنع القرار على نحوٍ مُجدٍ. ففي كانون الثّاني/يناير 2025، أصدر المجلس الدّولي للوكالات التطوّعيّة تقريرًا، تعاونَ على إعدادِه أكثر من 20 منظّمة غير حكوميّة سوريّة، ووثّقَ فيه شيوع الشّعور بالخذلان من عدم توطين المساعدات. وقالت مجموعات سوريّة إنّ الجهات الدّوليّة تعاملها معاملة المُنفّذ لا الشّريك النّدّ لها.[23] وفي هذا الصّدد، صرّح فاعلٌ في المجتمع المدنيّ في حمص قائلًا: "طلبوا مساعدتنا، لكنّهم لم يستمعوا إلى أفكارنا." وعلّق فاعلٌ آخر في النّبك قائلًا: "نُستدَعى في الختام، بعد أن تكون القرارات قد بُتّت." فهذه التّجارب تؤجّج شعور الاستياء وتُرسّخ الاعتقاد بأنّ الجهات الفاعلة الدّوليّة تخضعُ لمحاسبة الجهات المانحة أكثر من خضوعها لمحاسبةِ السّوريّين والسّوريّات.

وعلى الرّغم من أنّ انعدام الثّقة ثابتٌ في أرجاء البلد كافّة، فإنّ اختباره والتّعبير عنه يتغيّران من منطقةٍ إلى أخرى. ففي درعا، ينبع انعدام الثّقة من الخذلان الناجم من خرق اتفاقات وقف إطلاق النّار مرارًا ومن إعطاء ضمانات زائفة دومًا. وفي عفرين والأتارب، يرتبط انعدام الثّقة ارتباطًا وثيقًا بإخفاق الجهات الفاعلة الدّوليّة في ردع الميليشيات عن ارتكاب الاعتداءات، وفي حماية الجماعات من التهجير. وفي دمشق والسَّلميّة، يُصبّ الغضب على تواطؤ الوكالات الدّوليّة مع الشّبكات الحليفة للنّظام. أمّا في حمص والنّبك، فيولدُ الشّعور بالإحباط من الإقصاء ومن ضآلة الاستثمارات طويلة الأمد في الخبرات والمؤسّسات المحليّة.

21 منظّمة إنسيكيورتي إنسايت، "مناشدات بالمساعدة، والممانعة المحليّة وانعدام الثّقة: المشهد المُعقّد من المشاعر تجاه الجهود الإنسانيّة في سوريا،" (شباط/فبراير 2025)، ص. 13. (متوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة)

22 جيسي ماركس وهاردن لانغ، منظّمة "اللّاجئين الدّوليّة"، "بعدَ السّقوط: إعادة بناء سوريا بعد الأسد،" (2 أيّار/مايو 2025). (مُتوفّر حصرًا باللّغة الإنكليزيّة)

23 المجلس الدّوليّ للوكالات التّطوعيّة (إكفا)، "توسيع نطاق الاستجابة الإنسانيّة في سوريا"، كانون الثّاني/يناير 2025.

وتجتمع هذه الرّؤى المختلفة على مطلبٍ واحد يقضي باتّباع مقاربة جديدة. فالسّوريّون لا يريدون المزيد من الوعود والمشاريع الخارجيّة، بل يناشدون مشاركةً مُجدية ومبدئيّة تُقرّ بقيادتهم وتولي العدالة الأولويّة القصوى وتُعيد لهم كرامتهم.

الخاتمة: المضيّ نحوَ سلامٍ عادلٍ ومديد

بعد أكثر من عقدٍ من الحرب والقمع، يطلبُ السّوريّون والسّوريّات من مُختلف الانتماءات مسارَ عدالةٍ لا يقوم على الثّأر بل على الكرامة والحقيقة والشمول. وبرزت من الحوارات جميعها التي يسّرها مشروع "جسور الحقيقة" بين الجماعات، رسالةٌ لافتة واحدة مفادُها أنّ السّوريّين والسّوريّات ليسوا ضحايا مغلوبًا على أمرهم. فَهُم يريدون تولّي مقاليد تغيير مستقبلهم. والعدالة، إن أُرجِئَت أو فُرِضَت من أعلى، فستزيد الجراح نزفًا.

والسّوريّون والسّوريّات، لأيّ منطقةٍ انتموا، لا ينتظرون تسليمهم حلولًا جاهزة. فَهم مُنكبّونَ بكلّ عزمٍ على تصميم الحلول، ويطرحون المقترحات العمليّة المُفصّلة من أجل بناء إطار عدالةٍ انتقاليّة اشتماليّ ومستدامٍ ومرتكزٍ على وقائع محليّة. وهم لا يحتاجون سوى إلى حيّزٍ سياسيّ وموارد وإقرارٍ مؤسّستيّ يُخوّلهم إتمام ذلك.

التّوصيات

على المستوى المحليّ

1. إنشاء آليّات عدالة ومُصالحة شعبيّة

- دعم تشكيل لجان عدالةٍ تقودها الجماعة المحليّة وتضمّ ضحايا وأفرادًا من المجتمع المدنيّ وشبابًا ونساءً وزعماء دينيّين، ويُناطُ بها تيسير عمليّات المُصارحة وتوفير جبر الضّرر وفضّ النّزاعات المحليّة. ويجب أن تعمل هذه الأجهزة على نحوٍ مُستقلّ تمامًا عن الفصائل السّياسيّة، وأن تُمنح الدّعم الاستشاريّ القانونيّ اللّازم كلّما اقتضت حاجتها إليه، وأن تُسيِّرَها المعايير والشّروط المُحدّدة وطنيًّا والرّامية إلى ضمان العدلِ والاتّساق.

- تعزيز إقامة منتديات الحوار الشامل والمُنظّم حيثُ تلتقي الجماعات المحليّة من أجلِ إعادة توليد التّعاطف بينها وجبر الضّرر اللّاحق بها جميعها. ويجبُ أن تؤمّن تيسيرَ هذه الحوارات شخصيّاتٌ مُحايدة وجديرة بالثّقة على غرار المربّين وكبار السّنّ والزّعماء الدّينيّين.

- تعزيز آليّات العدالة العُرفيّة، وذلك عبرَ عصرْنَة هيكلها بغية ضمان الشّفافيّة واشتمال الجنسيْن على قدم المساواة، والامتثال لمعايير الحقوق الإنسان. بالإضافة إلى تدريب الوسطاء المحليّين على فهم الصّدمات وعلى الممارسة غير التّمييزيّة.

2. تحسين التّثقيف المجتمعيّ، وتعزيز أنظمة المساندة على تخطّي الصّدمات

- دمج خدمات رعاية الصّحة العقليّة والمُساندة النّفسيّة الاجتماعيّة الواعية للصّدمات في صلبِ البنى التّحتيّة القائمة محليًّا (على غرار المدارس والعيادات والمراكز المجتمعيّة)، على أن تكرّس برامجُ خاصّة للنّساء والأطفال وقدامى المعتقلين وكبار السّنّ.

- الحثّ على اعتماد بدائل من العدالة النّصالحيّة في محاسبة مُرتكبي اعتداءاتٍ طفيفة الحدّة، وذلك ضمن إطار تدابير عدالة انتقاليّة شاملة تضمّ البوادِر الرّمزيّة على غرار الاعتذار العلنيّ وجلسات سرد القصص الشّخصيّة، أو خدمة المجتمع، على أن يُضمَنَ، في الوقت نفسه، عدم تنازل هذه المقاربات أو تغاضيها عن حقوق الضّحايا في معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الضّرر.

3. إنشاء منصّات لتخليد الذّاكرة والتّثقيف والتّعبير الثّقافي

- تمويل مبادرات الأرشفة والتأريخ الشّفهيّ المحليّة و"دُور الذّاكرة" بغيةَ حفظ الشّهادات والقطع التذكارية والرّوايات المؤرّخَة للنّزاع، على أن تُوضع هذه الموادّ في متناول الجميع وأن تكون مُمثّلة لتجارب المجتمعات كلّها.

- الاستثمار في المشاريع الفنيّة والمسرحيّة والإعلاميّة التي تتناولُ مضامين الذّاكرة والصّدمة والعدالة، وذلك بالتّعاون مع فنّانين وناجين ومربّين بغيةَ ضمان أصالة المشاريع واشتماليّتها.
- إطلاق برامج تثقيفٍ مدنيّ يقودها الشّباب وترمي إلى نشر مفاهيم اللّاعنف والتاريخ المُشترك والتّضامن بين الجماعات عبر المناهج المدرسيّة والأنشطة الزّائدة عنها.

على المستوى الوطنيّ

1. سنّ قانونِ عدالة انتقاليّة شامل

- صياغة قانون عدالة انتقاليّة وتطبيقه، على أن يلحظَ هذا القانون تقصّي الحقيقة وجبر الضّرر والمحاسبة الجنائيّة والإصلاح المؤسسي وأن ينسجمَ والمعايير الدّوليّة وأن يُوضع على أساسِ استشاراتٍ وطنيّة اشتماليّة.

2. إصلاح المؤسّسات القضائيّة والأمنيّة، وتعديل القوانين والأنظمة لاستيفاء المعايير الدّوليّة.

- مراجعة القوانين والسّياسات والممارسات المحليّة مرعيّة الإجراء مراجعةً شاملة وذلك بهدف تقرير إبطالها أو تعديلها بما ينسجم وقانون حقوق الإنسان الدّوليّ والقانون الدّوليّ الإنسانيّ، والإعلان الدّستوريّ والتزامات سوريا بموجب المعاهدات الدّوليّة.
- تطبيق برنامجٍ مُجدٍ من شأنه إصلاح الخدمات القضائيّة والأمنيّة، وذلك بغية توطيد العدل والحياد وتعزيز الشّفافيّة وتحسين الثّقة العامّة وضمان الاستقلاليّة القضائيّة.
- إخضاع عناصر الشّرطة والجيش والقضاء جميعهم للتّدقيق، وإقالة مَن يثبت تورّطهم في انتهاكاتٍ خطيرة لحقوق الإنسان. إنشاء أجهزة رقابة ولجان أخلاقيّة مستقلّة تتولّى مراقبة سلوك الموظّفين وتضمن عدم تكرار الانتهاكات. ومن الأهميّة بمكان، في إطار هذا المسار، أن تتّسم أيّ تدابير عفوٍ أو مصالحة بالشّفافية وأن تُبلورَ في ضوءِ عمليّات تشاركُ فيها الجماعات المتضرّرة، وأن تضمن احترام حقوق الضّحايا في الحقيقة والعدالة وجبر الضّرر، بما يتماشى وقانون حقوق الإنسان الدّوليّ.
- تجريم خطاب الكراهية والتّحريض الطّائفيّ في الوسائل الإعلاميّة والمساحات الدينيّة والمنصّات الرّقميّة. وإطلاق حملاتٍ عامّة من شأنها مكافحة الخطاب المُتطرّف ونشر قيمة التّعايش السّلميّ.

3. إنشاء آليّات وطنيّة لِتقصّي الحقيقة وحفظ الذّاكرة وجبر الضّرر

- إنشاء لجنة وطنيّة لتقصّي الحقيقة وحفظ الذّاكرة، تكون لها فروع في مختلف المناطق، وترمي إلى توثيق الانتهاكات والاستماع إلى الشّهادات والتّوصّل إلى استنتاجات، على أن يُضمنَ فيها تمثيلُ الأصوات المُهمّشة والتّنسيق مع مبادرات الأرشفة المحليّة.
- وضع برنامج جبر ضررٍ مُتمحورٍ حولَ الضّحايا، يُقدّم لهم الدّعم الماديّ، على غرار تأمين المسكن والتّعليم والرّعاية الصّحيّة، كما يُقدّم لهم تدابير رمزيّة، ومنها الاعتذار العلنيّ منهم واحتفالات تخليد ذكراهم والإقرار الرّسميّ بهم.
- إصلاح قطاع التّعليم من خلال تضمين المناهج المدرسيّة روايات تاريخيّة دقيقة واشتماليّة. بالإضافة إلى تدريب المُدرّسين وإعداد موادّ بالتّعاون مع الضّحايا والمؤرّخين والمجتمع المدنيّ.

4. حماية المجتمع المدنيّ وتفعيل الحيّز المدنيّ

- ضمان حقّ المجتمع المدنيّ والإعلام المُستقلّ في التّوثيق والمُناصرة من أجل إحقاق العدالة، من دون أيّ تدخّل في شؤونه. والإقرار بالجهات الفاعلة المحليّة أطرافًا معنيّة أساسيّة في الحكم الانتقاليّ والتّعافي الوطنيّ.

5. التّقيّد بالمُعاهدات الدّوليّة المُوقّعة والانضمام إلى أخرى

- تنفيذ المعاهدات الدّوليّة التي وقّعت عليها الحكومة السّوريّة، والتّقيّد بمضامينها. هذا ويجبُ المصادقة على كلّ من الاتفاقيّة الدّوليّة المُبرمة عام 2006 لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسريّ ونظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة.

على المستوى الدّوليّ

1. تقديم المساعدة الأخلاقيّة وإعادة الإعمار المُنصِف

- رهْنُ تمويل إعادة الإعمار بالتّقدّم المُمكن قياسُه المُحرز في مجالِ حقوق الإنسان والحوكمة الشاملة وتنفيذ العدالة الانتقاليّة. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألّا يدعم التّمويل جهود إعادة الإعمار التي تُرسّخ التّهميش أو تُقوّي الظّلم. بل على العكس، يجبُ أن تولي الجهات المانِحة الجهود التي تقودُها الجماعات الأولويّة القصوى، وأن تشترطَ مشاركة الضّحايا والجماعات المحليّة فيها على نحوٍ مُجدٍ، وأن تتّخذ إعادة الإعمار أداةً لتفكيك الأنظمة التمييزيّة وتعزيز المساواة والمحاسبة والشمول.

- تفادي تمويل المشاريع التي تُبقي النُخَب في مناصبها، أو تُقوّي جناة معروفين. ويجب التّأكّد من وصول المساعدة إلى الجماعات المُهمّشة وضمان توزيعها بشفافيّة مُطلقة.

- وضع برامج للتّعافي الاقتصاديّ تعودُ بالنّفع على مَن هم أكثر ضعفًا (مثل الأرامل والعائدين والأيتام)، وتُقلّص الاعتماد على الأنظمة الخاضعة لسيطرة الفصائل أو المُسيّسة.

2. تقديم دعمٍ طويل الأمد لخدمةِ العدالة والذّاكرة والتّوثيق

- تقديم تمويلٍ مرنٍ وطويل الأمد لمبادرات تقصّي الحقيقة والتّوثيق والعدالة المُجتمعيّة الّتي يقودها السّوريّون والسّوريّات أنفسهم. التّحرّر من دورات التّمويل قصيرة الأمد، والانتقال إلى عمليّاتٍ مُستدامة محليّة المُلكيّة.

- توفير المؤازرة القانونيّة والدّعم الماليّ من أجل استرداد المُمتلكات، لا سيّما في حالة النّازحين، أفرادًا وجماعاتٍ، الذين خسروا أراضيهم وممتلكاتهم خلال النّزاع.

- المساعدة على حفظ الأدلّة وحمايتها رقميًّا، بما فيها البيانات الجنائيّة والشّهادات والأرشيف، وذلك من خلال التّنسيق والدّعم التّقنيّ العابرَيْن للحدود.

3. الدّيبلوماسيّة الشاملة ومشاركة الضّحايا

- ضمان إعطاء الضّحايا وأفراد المجتمع المدنيّ والقادة المحليّين حضورًا وازنًا في المفاوضات الدّوليّة ومُحادثات السّلام وخُطط إعادة الإعمار. توفير الدّعم التّقنيّ واللّوجستيّ الذي يُخوّلهم المشاركة.

- ضمان مشاركة النّاجيات من الاعتقال التّعسّفيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وغيرهما من ضروبِ انتهاكات حقوق الإنسان، مُشاركةً كاملةً غير منقوصة في مبادرات العدالة. ودعم مجموعات

النّساء التي تقودها النّاجيات وترمي إلى نشر العدالة الشاملة، وتمثيل تجارب النّساء الفريدة واستعادة كرامة النّساء المُهمّشات، وتمكينهنّ من تولّي زمام قيادة عمليّات صنع القرار.

- تَيْسير التّبادل المعرفيّ بين الأقران، أي بين الجهات الفاعلة السّوريّة وقادة العدالة الانتقاليّة في بلدانٍ أخرى خرجت من النّزاع، على غرار البوسنة وكولومبيا وجنوب أفريقيا.

4. الإشراف والحياد والمُحاسبة

- إعلان الانشقاق عن الهيئات التي وُجّهت إليها اتّهامات مُثبتَة بارتكاب اعتداءات على حقوق الإنسان، وشرح مضامين القرارات التّشغيليّة للجماعات المُتضرّرة. التّقيّد بالشّفافيّة والحياد في مُختلف أشكال المشاركة.
- إنشاء آليات إشرافٍ يتولّاها طرفٌ ثالث، ويُناط بها مُراقبة توزيع المساعدات وممارسات حقوق الإنسان وكيفيّة إحقاق العدالة.
- تعزيز المحاسبة غير الانتقائيّة التي تنظر في الانتهاكات كلّها المُرتكبة على أيدي الأطراف كافّة – أي الدّولة والمعارضة والجهات الدّوليّة - وذلك من خلال اللّجوء إلى آليّاتٍ على غرار الولاية القضائيّة العالميّة والملاحقات القضائيّة الدّوليّة في حالِ انتفاء الخيارات الوطنيّة.

دولتي

CCSD
Center for Civil Society and Democracy

Badael
بدائل

ICTJ
عدالة
حقيقة
كرامة

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

THE DAY AFTER
اليوم التالي

SYRIAN INSTITUTE
FOR JUSTICE

LDHR